وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمد خيضر *بسكـــرة*

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية-قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

السياسة الاستعمارية الإقتصادية في الجزائر

مصادرة الأراضي-أنموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

سعيدة بن عون

إشراف الأستاذ:

السعيد بوعافية

السـنة الجـامعية: 2012 م-2013م

شكـــــــــــــــــــر وعرفــــــــــان

بعد الحمد والشكر لرب العزة على توفيقه لنا في إتمام هذه المذكرة

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة في إعداد هذه المذكرة

المتواضعة، خاصة الأستاذ المؤطر "بوعافية السعيد"

الذي عمل على توجيهنا وإنارتنا بما يكفل لنا النجاح

كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى كل زميل ساعدني بمراجع أو نصائح ساهمت في إثراء موضوعي هذا

وكل أستاذ أنار لي دربي بعلم ينتفع به أسأل الله تعالى أن يكتبه صدقة جارية

الإهـــــــــــــــــــــــداء

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع والذي أهديه

إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة

إلى من لا تكفيهما كلمات الشكر ولا قصائد الشعر

من كانا عونا وسندا لي دائما، فلم يدّخرا جهدا من أجل تربيتي وتعليمي لبلوغ هذا

المستوى من العلم والتعلم من قال فيهما الرحمان: "وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه

وبالوالدين إحسانا"

أبي وأمي حفظهما الله وأعزهما.

إلى من لهم أريج بستاني وفوح الزهر فيه بجميع الألوان سكب نداه في كياني

إلى من جمعنا حضن واحد إخوتي وأخواتي.

إلى روح جديّ الطاهرة وجدتيّ أطال الله في عمرهما.

وكل أعمامي وأبنائهم وأخوالي وأبنائهم.

وإلى كل أقربائي.

إلى الذين إذا مرّ الزمان ثبتوا في ذاكرتي

ونقشت أسماؤهم على دفتر ذكرياتي-صديقاتي-

إلى كل أساتذتي وفي جميع الأطوار

إلى كل من هو في القلب ولم يخطه القلم

فهرس المحتويات

مقدمة.....ص 1-4.

الفصل الأول:المجتمع الجزائري عشية الاحتلال

تمهيد..... ص 06.

المبحث الأول:الحالة الاجتماعية في الجزائر قبيل 1830..... ص 07.

1-البنية الاجتماعية في الجزائر.....ص 07.

2-طبيعة الملكية العقارية للأراضي في العهد العثماني.....ص 09.

المبحث الثاني:الحالة الإقتصادية في الجزائر قبيل 1830.....ص 12.

1-الفلاحة.....ص 12.

2-الصناعة.....ص 14.

3-التجارة.....ص 16.

المبحث الثالث:الأطماع الإقتصادية في الجزائر وخلفياتها..... ص 20.

1-العلاقات الفرنسية-الجزائرية..... ص 20.

2-المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر قبل 1830.....ص 22.

خلاصة..... ص 25.

الفصل الثاني: بنية الإقتصاد الإستيطاني في الجزائر

تمهيد..... ص 27.

المبحث الأول:أشكال الاستيطان..... ص 28.

1-الاستيطان الرسمي .....ص 28.

2- الاستيطان الحر(التلقائي).....ص 31.

3-علاقة الهجرة بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات.....ص 32.

المبحث الثاني:دعائم الاستيطان الفرنسي في الجزائر .....ص 36.

1- زراعة الكروم.....ص 36.

2-المواصلات.....ص 40.

خلاصة.....ص 43.

فهرس المحتويات

الفصل الثالث:التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر

تمهيد.....ص 45.

المبحث الأول:الإجراءات القانونية ضد الأراضي الجزائرية.....ص 46.

1-واقع القوانين الصادرة بين 1830-1863.....ص 46.

2-إصدار القرار المشيخي-سيناتيس كونسيلت-22 أفريل 1863.....ص 50.

3-قانون وارني (warnier) 26 جويلية 1873.....ص 52.

المبحث الثاني: نتائج الإجراءات القانونية.....ص 56.

1-فرنسة الأراضي.....ص 56.

2-هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري..... ص 57.

خلاصة.....ص 60.

خاتمة .....ص 61.

ملاحق ..... ص 63.

قائمة المراجع..... ص 69.

تمهيد

يكتسب البحر المتوسط أهميّة في كونه منطقة حضارية ترعرعت على ضفافه حضارات راقية أمازيغية ويونانية وفينيقية ورومانية وعربية إسلامية، وفي كونه طريقا عالميا للتجارة والعبور الدوليين بين أجزاء العالم القديم، في العصرين القديم والوسيط، وبينهم ا وبين العالم الجديد في العصر الحديث، بحيث كان وما يزال، حلقة الوصل بين أجزاء العالم المختلفة وشعوبه، وفي مطلع العصر الحديث برزت على ضفافه عدة قوى سياسية، تركزت بصورة خاصة في جنوب غرب أوربا. وشمال غرب إفريقي ا وشرق البحر المتوسط واحتد الصراع بينها.

وكان إقليم شمال إفريقيا الغربي الذي يتمتع بالوحدة المتكاملة: الجغرافية والعرقية والتاريخية قد قاوم الغزوات الأجنبية الأوربية الاستعمارية، وخلال القرنيين 14م و 15م أنهكت شعوب الجزائر وبلدان المغرب العربي الأخرى، بالحروب الداخلية والخارجية، وتكالبت ضدّها دول وممالك أوروبا واشتدت في شن الغارات والحروب عليها بصفة فردية وجماعية، مدعمة بالبابوات يباركون هذه الغارات، ويدعمونها بالمال والسلاح، والدعاية في إطار الحروب الصليبية التي حاول الأوربيون إحياءها بعد أن فشلت في المشرق الإسلامي خلال القرنين 11 و12م، ومنذ أواخر القرن 15م شرع الإسبان في السيطرة على الموانئ الساحلية تنفيذا لتوصية الملكة الكاثوليكية "إيزابيلا" فاحتلوا المرسى الكبير عام 1505م، ووهران 1509م وبجاية عام 1510م، وأرغموا مدن مستغانم، وتنس والجزائر ودلس، على دفع الضرائب لهم واعترفت إمارة بني زيان لهم بهذا الاحتلال عام 1512م، ولم يفسد خططهم سوى تدخل الأتراك السريع وبروز نيابة الجزائر كقوة جديد ة ذات شأن في الحوض الغربي للمتوسط. وقد أقام الأتراك علاقات من نوع خاص مع الشعب الجزائري، إذ عرفت الجزائر استقلالية شبه كاملة حتى كان بعض المؤرخين أن يجعل منها دولة ذات سيادة ولا يربطها باسطنبول إلا خيط الحضارة الإسلامية.

المبحث الأول: الحالة الاجتماعية في الجزائر قبيل 1830

1- البنية الاجتماعية في الجزائر قبيل 1830

لقد كانت هناك اختلافات حول التعداد السكاني لإيالة الجزائر أواخر العهد العثماني حيث قدرّها "حمدان خوجة "بعشر ملايين، أوما أدلى به قادة الجيش الفرنسي إثر احتلالهم للجزائر بحوالي ثلاثة ملايين، أو أكثر، وطبقا لإحصائيات بوتان (1808م) الذي يقدر عدد السكان بما لا يقل عن2,800. 000 ولا يزيد عن 3,000.000 وإحصاء "شالر" 1822 الذي قال بأنه يقدّر عدد السكان الخاضعين للحكم التركي بـــ 1,870.000 نسمة وكذلك إحصاء "برو"الذي يحدّد عدد السكان بـــ 000. 500 ,2 نسمة، أمّا عن معلومات اللجنة الإفريقية التي أصدرتها سنة 1832 التي رأت أن العدد يتراوح ما بين 000. 2,000 و000. **4,00** [1].

«كما يذكر الباحث "محمد بوخبزة" في كتابه «النشاط الزراعي الرعوي التقليدي في الجزائر، من النظام القبلي إلى الفوضى الاستعمارية »أن نسبة السكان الذّين يمارسون النشاط الزراعي تقارب 75**%**، وأن نسبة السكان الذّين يمارسون النشاط غير زراعي (جزء من السكان الحضريين وبعض الرعاة والخماسين، وكذا بعض التجار والحرفيين) كانت تقترب من 15%، أما 10 % الباقية فتخص سكان الجنوب والسهوب» [2].

إن اختلاف الروايات حول عدد السكان إنما ه ومرتبط بالحالة الاقتصادية أي كلما نشطت التجارة وازدهرت الزراعة وتطور الإنتاج الصناعي، قلت الوفيات وازداد عدد السكان، وكلما انكمش النشاط الاقتصادي ساءت الأحوال الصحية. والظروف المعيشية وتناقص عدد السكان [3].

أمّا عن الفئات المكونة للمجتمع الجزائري يمكن تقسيمها إلى سكان المدن والأرياف فسكان المدن مؤلفين من أقلية تركية عسكرية وإدارية أغلبها من الجنود تعيش في الثكنات والحصون والحاميات

---

[1] سعيدوني، ناصر الدين. **الجزائر في التاريخ**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1984. ص 9.

[2] الطيبي، محمد.**الجزائر عشية الغزو الإحتلالي**. دراسة في الذهنيات والمآلات. ط1، الجزائر: ابن النديم، 2009. ص 106.

[3] سعيدوني، ناصر الدين. **الجزائر في التاريخ**. المرجع السابق. ص 92.

وأغلبيتهم تعيش حياة العزوبة، بسبب عدم سماح الحكام الأتراك لهم بمصاهرة العائلات الجزائرية لغرض المحافظة على إمتيازاتهم، كانوا يعيشون حياة العزلة متمسكين بعاداتهم ولغتهم[1].

وبعد عدّة أجيال من الوجود العثماني في الجزائر ظهرت فئة جديدة من المولودين العثمانيين (من أمهات جزائريات) واعتبروا كراغلة غير أصليين لإبعادهم عن مقاليد السلطة ورغم تزايد قوتهم في أواخر العهد العثماني. إلاّ أنهم اعتبروا مجرّد طبقة وسطى تقترب الحاكم من المحكوم، وأصبح اهتمامهم منصبًّا على تنمية ثرواتهم واستغلال أملاكهم وتنشيط تجارتهم[2].

ومن بعدهم تأتي طبقة الحضر. وهم الوافدون من الأندلس يتميزون برقة الذوق والملبس والمتاع وبالتفنن بالعمارة والنحت، والموسيقى والغناء. ويشكلون طبقة برجوازية هامة، ويشتغلون بالتجارة والصناعة والتعليم والقضاء، ثم تأتي طبقة البرانية، وهم السكان الأصليون الذين هاجروا من مدنهم الصغيرة وقراهم إلى المدن الكبرى كمدينة الجزائر للعمل وهم الزواوة والبساكرة وبني ميزاب ويطلق على البسكري كل من جاء من جهة الصحراء الشرقية وكان أسمر أو أسود البشرة سواء كان من أهل الزاب فعلا أو من أهل تقرت ووادي سوف وغيرهم، والزواوة العمال القادمين من المنطقة الجبلية المجاورة لمدينة الجزائر، أمّا الميزابي فالمقصود بهم أتباع المذهب الإباضي[3].

بالإضافة إلى هؤلاء هناك الزنوج الذين يعملون أجراء عند الدولة، وأغلبهم يشتغل في المنازل ويقوم بأعمال التنظيف والغسيل وبعضهم يشتغل في المخابز وأعمال للبناء، وقد استقدم هؤلاء من السودان عن طريق الواحات الصحراوية [4]. ثم اليهود وهم قلّة، كانوا مندمجين كلية في المجتمع الجزائري يقلّدون الأهالي في عاداتهم وتقاليدهم ويتكلمون اللغة العربية، كما كان لهم شأن كبير في الحياة العامة. وأخيرًا العناصر الأجنبية الأوربية كالأسرى المسيحيين، الذين أسرهم البحارة الجزائريون في أثناء غاراتهم على شاطئ البحر المتوسط [5].

---

[1] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. **الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر عامة**. ج1. الجزائر: دار المعرفة، 2009.ص224.

[2] سعيدوني، ناصر الدين. **الجزائر في التاريخ**.المرجع السابق. ص 97.

[3] سعد الله، أبو القاسم. **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**. ج1. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع. 2009. ص 155-157.

[4] نفسه، ص 157.

[5] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. المرجع السابق. ص 226-227.

أما سكان الأرياف فيمثلون الأغلبية الساحقة بنسبة 90% منهم قبائل المخزن وهي تجمعات سكانية، اصطناعية منهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال، وهي فئة موالية للحكام الأتراك.

تملك أراضي زراعية خصبة، وتجهزهم الدولة بالسلاح للحفاظ على الأمن مقابل حصولهم على إمتيازات كإعفائهم من الضرائب على أراضيهم[1].

ثم الأحلاف وهم عبارة عن زعماء محليين، معروفين، بنفوذهم الديني أو أصالة نسبهم وتتعامل هذه الفئة مع البايلك عن طريق شيوخها، ولكنهم كانوا يدفعون إتاوة مقابل احتفاظهم بنوع من الاستقلال الذاتي مثل عائلة المقراني بمجانة وأولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني، وقد حاول البايلك إخضاع هذه المشيخات لتصرف الحكام، وذلك بالتقرب إليهم بالمصاهرة والهدايا.وأخيرًا القبائل الرافضة لسلطة الأتراك وأغلبها من القبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية الخصبة كالبابور وجرجرة والونشريس وشمال قسنطينة والأوراس والتي كانت تجوب جهات الهضاب الوهرانية ومناطق الأطلس الصحراوي (أولاد نايل والقصور) وتخوم الصحراء [2].

ونظرا لعدم اعتراف هذه المجموعات بسلطة الأتراك، فإن حكومة "الداي" حاولت أن تحدّ من استقلالهم[3].

2-الطبيعة الملكية العقارية للأراضي في العهد العثماني

الملكية الخاصة: كان يتم استغلالها مباشرة من قبل أصحابها، مقابل دفع فريضة العشر والزكاة للدولة، كانت تتصف هذه الأراضي بصغر المساحة وعدم الاستقرار لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، ولوقوع أغلبها في المناطق الجبلية المكتظة بالسكان، أو بجوار المدن حيث يكون الإقبال على امتلاكها من قبل سكان المدن وموظفي الدولة[4].

ملكيات البايلك*: هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة حيث تشكل القاعدة المادية والمركز الاقتصادي للدولة. وكانت تمتد على مساحات شاسعة حول المراكز الحضارية وتمتاز بالخصوبة والجودة وأيضا بموقعها الجغرافي الساحلي، أغلب هذه الأراضي تم إلحاقه بسجلات البايلك عن طريق المصادرة

---

(1) سعيدوني، ناصر الدين. **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني**.الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب.1984. ص 50-51.

(2) خوجة، حمدان بن عثمان. **المرآة**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. 1975. ص69 .

(3) سعيدوني، ناصرالدين.**الجزائر في التاريخ**.المرجع السابق. ص 109.

(4) سعيدوني،ناصر الدين. **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني**. المرجع السابق. ص 51.

* البايلك:يعني الدولة، أي أن للباي الحق في أن يتصرف فيها بإرادته. ينظر:عميراوي احميدة. **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث** .الجزائر: دار الهدى،2005.ص112.

والشراء، أو عن طريق ترحيل السكان المقيمين عليها عند امتناعهم عن دفع الضرائب، أو عصيانهم لأوامر القياد ورجال البايلك.أما استغلال هذه الأراضي فكان يتم مباشرة من طرف الحكام الذين يستخدمون الخماسة الذين يعملون طيلة السنة وبشكل تعاقدي، حيث يحصلون من خلال عملهم هذا على خمس الإنتاج والباقي يذهب إلى مخازن الداي وإداريه[1].

الأراضي المشاعة: وهي تستغل جماعيا ويحق التصرف فيها من قبل سكان القبيلة أو الدوّار، وتعرف هذه الأراضي في الجهة الشرقية باسم أراضي العرش، أمّا الجهة الغربية فيسمونها أراض السبيقة، وهي أراضي غير قابلة للتقسيم عمومًا، أي أنه ليس بملكية خاصة بل ملكية أبوية غير قابلة للقسمة والنقل في الغالبية العظمى من القبائل وبالتالي عدم إنتقال ملكيتها إلى الغير، ولذلك كثر إستعمالها في فترة الإغتصاب الإستعماري [2].

ويتم استغلال هذه الأراضي حسب مقدرة وإمكانية أفراد القبيلة والجزء الباقي يستعمل في الرعي وعندما يهمل أحد الأفراد لحصته أو يغيب عنها، فإن أعيان الجماعة يسلموا هذه الأرض لمن يقوم بخدمتها، ويتولى شيخ القبيلة تنفيذ ذلك الأمر.وتفرض الدولة على هذا الصنف من الأراضي غرامة سنوية وفي بعض الأحيان تأخذ منهم اللزمة أو المعونة، حيث كانت الغرامة تدفع نقدًا، بينما اللزمة والمعونة تستخلص من الإنتاج، مع إضافة مقدار من النقود[3].

لكن بعض القبائل التي كانت تقيم على أراضي العرش، الواقعة في المناطق الجبلية أو الجهات الصحراوية، ظلّت بعيدة عن مثل هذه الالتزامات، لهذا التجأ الحكام في أواخر القرن الثامن عشر.إلى شنّ حملات عسكرية عليه ا وإلزامها بتقديم الإعانات والهدايا عن طريق شيوخها مثل قبائل إقليم الزيبان بالصحراء الشرقية التي كان شيخ العرب يقدّم نيابة عنها معونات مختلفة[4].

أراضي الوقف: تمثل المؤسسات ذات الرسالة الثقافية والدينية والاجتماعية (مدارس قرآنية، جوامع، مؤسسات خيرية)، وقد حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية حيث تتصف باللزوم والديمومة، ولا يمكن التراجع فيها أو إلغاءها أو تحويلها إلى منفعة أخرى غير التي حبست من أجلها، فلذا فإن الحكم الشرعي لا يجيز بيعها أو تحويلها أو رهنها، كما أن هذه الأراضي كانت ملجأ للفلاحين للهروب من عمليات

---

[1] الطيبي، محمد.المرجع السابق. ص 111.

[2] جبائلي، محل العين. **طبيعة أراضي الملك والعرش في الجزائر ما قبل الإستعمار**. مجلة التاريخ، الجزائر:(د،ن).1986. ص 82، 83.

[3] سعيدوني،ناصر الدين. **الجزائر في التاريخ**.المرجع السابق. ص 52-53.

[4] نفسه. ص 53.

إغتصاب الأراضي التي كانت السلطة التركية لا تتردد عن القيام بها، خاصة عندما يتعذر على الفلاحين دفع الضرائب والغرامات الضرورية. وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت بالقرب من المدن الكبرى، حتى أصبحت حسب بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك وبالتالي ومع اتساع حجم هذه الأراضي وتغير طرائق تسييرها، أصبحت تشكل الركيزة المادية لتكوين فئة اجتماعية ذات نفوذ سياسي واديولوجي، اتجاه القبائل والسلطة التركية، التي كانت تتحكم في استثمار هذه الأراضي وتوزيع منتوجاتها[1].

[1] الطيبي، محمد. المرجع السابق. ص 126.

المبحث الثاني: الحالة الاقتصادية في الجزائر قبيل 1830

1- الفلاحة

كانت للجزائر إمكانيات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال، حيث كانت أرضها خصبة وتعتبر سهول متيجة من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم وذلك نظرًا لمناخها وخصوبتها و موقعها، إذ تقدّر مساحتها تقريبا بـــ 330 ميلا مربعا، كما تمتد سهولة عنابة على مساحة قدرها 40 ميلا وعرضها 25، إذ تنتج جميع أنواع الحبوب.كما أن سهل وهران على الرغم من اتساعه وخصوبته وصحة هوائه لم يكن مستغلا ويرجع ذلك إلى الحروب التي كان مسرحًا لها. ورغم جودة أرضه فإنه كان مغطى بالأعشاب الطفيلية والأعشاب غير المثمرة[1].

وبهذا فإن للظروف المناخية ونوعية التربة تأثير مباشر على الزراعة، فاختلاف المناخ من منطقة إلى أخرى تختلف معه نوعية الزراعة، فزراعة البقول والحبوب توجد بالسهول الساحلية، والمناطق الجبلية تختص بالأشجار المثمرة، ويرتكز الرعي في مناطق الهضاب العليا القسنطينية مع زراعة معاشية بسيطة والاعتماد على الرعي كليا في السهول الوهرانية والأطلس الصحراوي وفي بعض المناطق المرتفعة كالونشريس والأوراس خاصة، وهذا الأسلوب من الحياة أدّى في العهد العثماني إلى إقتصاد مغلق يتّصف بضآلة المردود وقلّة الإنتاج الذي أصبح مع القرن التاسع عشر، لا يتعدّى سدّ حاجة الأهالي وإمداد البايلك ببعض المحاصيل التي يستهلك جزء منها في المدن، وجزء آخر يصدّر إلى الخارج مقابل استيراد المواد المصنعة من أوربا[2].

ومن أهم الأشجار المثمرة في الجزائر نجد: التين، الزيتون، الكروم، الرمان، الخوخ، التفاح، الإيجاص، البرقوق، المشمش، الزعرور، حب الملوك، البرتقال، الليمون، اللوز، التين الشوكي، التوت، البلوط، النخيل .. وغيرها [3].

أما الثروة الحيوانية كانت منتشرة في كامل البلاد، أغلبها كان في الهضاب العليا، ومن أهم الحيوانات التي كان يربيّها الجزائريون هي: الأحصنة والبغال والجمال والخيول. إذ حافظت الجزائر على سلالة نقية

---

[1] الزبيري، محمد العربي. **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830**. ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984. ص57.

[2] سعيدوني، ناصر الدين. **ورقات جزائرية**.المرجع السابق.ص388-389.

[3] بوعزيز، يحي. **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائرالحديث بداية الاحتلال في الجزائر**.ج1.الجزائر:دار الهدى. 2004.ص486.

من الخيول الجيدة، إذ امتازت بعض المناطق بتأصيل الخيول مثل سكان جنوب وهران وسهول وادي الشلف، ولكن معظمها كانت تأتي من جنوب وهران وجنوب قسنطينة وقد تسببت الاضطرابات الداخلية في وقف التعامل بين سكان الجنوب وسكان التلال ممّا أضرّ بإنتاج الخيول ، والإبل كانت متوفرة في الجنوب إذ تنتج الوبر التي تستعمل لصنع الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرنس [1].

أما الضأن فكانت تزدهر في المناطق الإستبسية في المناطق والسهول العلي ا والداخلية وفي بعض المناطق الساحلية، أمّا الماعز فينتشر في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس والهضاب العليا غير الخصبة وذلك لتحمّلها قساوة الطبيعة والمناخ، وهكذا فإن الحيوانات تتوزع في المناطق التي تتأقلم معها [2].

ورغم ما عرفه النشاط الزراعي من ازدهار خلال الفترة الأولى من العهد العثماني إلاّ أنه تراجع مع أواخر القرن الثامن عشر، لأنه تميز بالبساطة لأدوات الإنتاج مثل المحراث الخشبي بسكة واحدة، المنجل، فرشاة لجمع بقايا المحصول الزراعي[3].

كما كانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل لآخر، كما كانت تستعمل الحيوانات في الدّرس وتستغل الرياح لتصفية الحبوب، كذا كان ينتفع بالتبن في الطهي والعلف.[4]أمّا الإنتاج فكان يتم سنة بعد أخرى لقلة الوسائل وانعدام السماد، حيث كان يلتجئ السكان إلى رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة، وعند عدم توفر هذه الأسمدة، يلتجئ الفلاح إلى ترك الأرض بورا لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها، وكانت كل قبيلة تتولى الحرث والحصاد جماعي ا وتتوقف حياتها واستقرارها على وفرة الأرض المزروعة[5].

وبالتالي فإنه وبهذه الأدوات البسيطة فإن مردودية الأرض تكون ضعيفة بغض النظر عن محدودية المساحة المزروعة، حيث كانت معظم الأراضي الخصبة تستولي عليها الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر وقد كان هؤلاء المالكين يستغلون الفلاّحين كعمال لديهم مقابل الخمس من الإنتاج[6].

---

(1) سعد الله، أبو القاسم. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**.الجزائر:عالم المعرفة،2009.ص152-153.

(2) بوعزيز، يحي. **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830-1959)**. ديوان المطبوعات الجامعية، 1995. ص 73.

(3) غربي، الغالي. وآخرون. **العدوان الفرنسي على الجزائر-الخلفيات والأبعاد**. الجزائر: دار هومة، 2007. ص 32.

(4) سعيدوني، ناصر الدين. **الجزائر في التاريخ**. المرجع السابق.ص 58.

(5) سعد الله، أبو القاسم. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**.المرجع السابق. ص 150.

(6) هلايلي، حنيفي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**. ط1، الجزائر: دار الهدى، 2008.ص 156.

وكذلك كانت هناك عدة مشاكل تعيق تطوّر الزراعة في أواخر العهد العثماني كتعرّض الفلاّح للأمراض بسبب الفيضانات والمجاعات، وقد ساءت الأوضاع أكثر في عهد الداي "بابا حسن"(1791-1798م)، والداي مصطفى باشا(1798-1805م)الذين انتهجا سياسة جديدة وذلك برفع كمية المحاصيل المصدرة إلى الخارج عن طريق الشركات الأوربية والمحتكرين اليهود، ما نتج عنه الضغط المتزايد على الأرياف الذي أدّى بهم إلى إهمال الزراعة وتفضيلهم لتربية المواشي أو ممارسة أشغال مختلفة كحمالين وحرفيين أو حراس [1].

ولكن ورغم ازدهار الحياة الرعوية وانتشارها إلاّ أن العوامل الطبيعية جعلتها مضطربة بسبب الجفاف والأوبئة ناهيك عن الصراعات الداخلية بين القبائل ومع ذلك ظل القطاع الزراعي والنشاط الرعوي هو المصدر الأساسي للإنتاج المادي الذي كانت قائمة عليه البنية الإجتماعية ذات الطابع الفلاحي[2].

2- الصناعة

عرفت الجزائر في القرون الأولى من العهد العثماني تطورًا ملحوظا في الحياة الاقتصادية، ولم تكن أسوأ منها في السنوات الأخيرة، حيث عرفت بعض الصناعات التي كانت أغلبها تسدّ حاجيات السكان، وإن لم تكن متطورة بالمفهوم الحالي إلاّ أنها كانت متقنة الصّنع فارتكزت على المهن التقليدية والصناعات اليدوية.[3] مثل صناعة النسيج من الصوف والشعر وصباغتها لإنتاج البرانس والقشاشيب وتتركز صناعة الزربية في الواحات الجنوبية كغرداية والأغواط وورقلة وتقرت وبسكرة وبوسعادة والمسيلة، وصناعة البرانس في القبائل والقشابية في منطقة الأوراس والهضاب العليا، وتقوم هذه الصناعة على حرفة الطرز والزخرفة النسيجية بالألوان المختلفة، وصناعة النجارة والحدادة والأواني الخزفية والأدوات الفخارية والأحذية والأثاث ومواد الدباغة والسروج والصابون والحلي والأحجار الكريمة ومن أشهر مراكزها جبال جرجرة وبعض قرى الأوراس وبعض الواحات الصحراوية والزجاج ومواد البناء والسفن والخزف والملح والبنادق والمدافع والبارود وغيرها [4].

---

[1] غربي، الغالي. وآخرون.المرجع السابق. ص 34.

[2] الطيبي، محمد. المرجع السابق. ص 107.

[3] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. المرجع السابق. ص 219.

[4] بوعزيز، يحي. **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**.المرجع السابق.ص 521-526.

وهناك بعض الصناعات التحويلية كتذويب المعادن بالأفران والصناعات الغذائية كعصر الزيتون وتحضير عصير الفواكه والمعجون وتحويل الورود إلى عطر، وكانت الصناعة المحلية منظمة تنظيما دقيقا حيث كان الحرفيون منظمون في نقابات حسب التخصص وكل حرفة يشر ف عليها أمين [1].

فتجد النجارين: ومهمتهم صناعة الصناديق والأبواب والنوافذ وغير ها من المنتجات الخشبية ويجلبون المواد الأولية من غابات الأوراس.

الحدادين: يتولون صناعة المحارث والمناجم والألجمة وركاب الخيل ...

الصفارون: وهم الذين يصنعون الأواني النحاسية ويقومون بنقشه أو إصلاحها.

الشقماقجية: مهمتهم صناعة الأسلحة وإصلاحها عند الكسر ويلحق بهذه الهيئة جمعية السرارين أي الذين ينحتون الأجزاء الخشبية من البنادق والسيوف خاصة.

الجلابون: وهم المختصون في تربية المواشي وتسويقها.

الحواكون: ويتولون صناعة الملابس الصوفية والقطنية وحياكة الزرابي والخيم والأغطية .. إلخ.

الفخاريون: يقومون بصناعة الأدوات الفخارية، وهي صناعة بالغة الأهمية لأن جميع الأواني المستعملة في ذلك الحين كانت من الفخار أومن الخشب [2].

ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود، فالطائفة اليهودية اختصت بصنع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة تشجعها في ذلك الأرباح الوفيرة كما امتازت الصناعة الجزائرية في العهد العثماني بعدّة خصائص أهمّها:

- اعتمادها على الموارد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والأخشاب.
- خضوعها لتحكم ومراقبة النقابات المهنية التي تحرص على جودة البضاعة وتحديد كمياتها [3].

ولكن مع بداية القرن الثامن عشر تراجعت الصناعة الجزائرية لأسباب عدة منها:

- إغراق السوق المحلية بالمصنوعات الأوربية التي تمتاز بالجودة ورخص الأسعار.
- كساد المنتجات الصناعية المحلية بسبب(انخفاض القدرة الشرائية للسكان). وكذا تسويق المواد الأولية إلى الدول الأوروبية بأرخص الأثمان وبالطبع فالرابح الأكبر من هذه التعاملات هم الأوربيون، حيث

---

[1] عمورة، عمار. دادوة، نبيل.المرجع السابق. ص 220 .

[2] الزبيري، محمد العربي.**التجارة الخارجية للشرق الجزائري**.المرجع السابق. ص 63.

[3] هلايلي، حنيفي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**.المرجع السابق . ص 157-158.

كانوا يحاولون كسب ودّ الدايات والبايات لتسهيل العمليات التجارية من خلال تقديم الهدايا الثمينة والمبالغ الضخمة وهذا ما جعل المنتجات الأوربية تدخل البلاد دون حماية جمركية[1].

3- التجارة

كانت المبادلات التجارية متمركزة أغلبها في المدن الكبرى، أمّا المبادلات التجارية المحلية فكانت تتم بين سكان المدن والأرياف، إذ كانت تنظم داخل أسواق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة [2].

وتعقد لهذه التجارة أسواق خاصة وتكون أسبوعية أو على مدى أيام الأسبوع ويطلق عليها بسوق الخميس، أوسوق الجمعة أوسوق السبت وهكذا، وتكون هذه الأسواق في قرى معينة حيث يتجه إليها الناس باكرا من كل الجهات القريبة والبعيدة، راجلين أوعلى الأحمرة والجمال حيث يحملون عليها بضائعهم المختلفة لبيعها في السوق وشراء ما هم بحاجة إليه، وتنشط التجارة في هذه الأسواق خلال فصول الربيع والصيف والخريف، أمّا الشتاء فتقل فيه البضائع والمنتجات لقساوة البرد [3].

ومن البضائع التي تسوق في هذه الأسواق، الحبوب والخضر والفواكه واللحوم، والحيوانات والخشب والأدوات الطينية والفخارية والخشبية والحديدية والنحاسية والقفف والسجاجيد والزيوت والتمور والعطور والتوابل والعقاقير والحبال والأسلحة والسكاكين... وغيرها، كما أن هذه الأسواق المحلية تمثل دورًا هامًا في حياة السكان الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحتى السياسية وذلك من خلال اللقاء والتعارف بين الأحباب والأقارب والأصدقاء والعلماء والمثقفين، وإلى جانب النشاط التجاري يتم تبادل الأخبار والمعلومات عن كل مشاكل الحياة وشؤونها وقضاياها [4].

أمّا التجارة الخارجية فكانت تتّم بين الجزائر وكثير من أقطار العالم سواء مع الدول الأوربية مثل فرنسا وهولندا، إيطاليا، بريطانيا، السويد وغيرها، ومع الدول العربية مثل تونس، ليبيا، مصر، سوريا، المغرب الأقصى إضافة إلى تركيا [5].

---

[1] غربي، الغالي. وآخرون. المرجع السابق.ص 36.

[2] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة**. ج2 .المرجع السابق. ص 222.

[3] بوعزيز، يحي. **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**.المرجع السابق.ص 493.

[4] نفسه، ص494.

[5] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة**.ج1.الجزائر: دار المعرفة. 2006. ص 239.

وقد كانت الجزائر تصدر مختلف المنتجات إلى أوربا، مثل أنواع الحبوب من قمح وشعير، الزيت والزيتون، التين، التبغ، التّمر الزبيب، الصوف والجلد والشمع وريش النعام والمواشي من غنم وبقر وكذا الخضر والفواكه [1].

ومقابل ذلك كانت الجزائر تستورد مختلف المنتجات الأخرى المصنعة من الدول الأوربية كل واحدة على حسب منتوجاتها فمثلا كانت تستورد من فرنسا: الأدوات الفولاذية وآلات الحديد وغيرها، أما جنوة وليون فتجلب منها أنواع الأقمشة ونسيج القطن والحرير والقطيفة ومن البندقية السلاح والبارود والساعات والمراي والخزف، ومن انجلترا وهولندا، الحبال وأشرعة السفن والأخشاب . ومن بروسيا الأواني النحاسية والحرير[2].

أمّا ما كانت تستورده الجزائر من بلاد المشرق فيتمثل في السجاجيد والزرابي والأقمشة والتوابل والعقاقير والبن والسيوف والخناجر والملابس الفاخرة والأواني الخزفية[3].

ولتسهيل عملية التجارة بين الجزائر وبقية الدول كان يوجد بالجزائر وكلاء أجانب يمثلون دولهم، كما كان بالجزائر أيضا وكلاء بالخارج مهّمتهم الوساطة في المسائل التجاري، كما كانت للجزائر عملة خاصة بها تتعامل بها مع بقية الدول، [4]وتختلف تسمية العملة حسب قيمتها في السوق أي حسب الأسعار وهذه أسماؤها:

من الذهب: السلطاني، نصف السلطاني، ربع السلطاني والمحبوب.

من الفضة: الريال بوجه (البوجو)، النصف البوجو، البياتيك شك، الريال مجبور، الموزونة.

من النحاس: الصايم، وفي الجدول الموالي نذكر هذه العملات الوطنية وما يعادلها من العملات الأجنبية التي كانت تستعملها الجزائر في ذلك الوقت [5].

---

[1] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة**.ج1. المرجع السابق.ص 240.

[2] زروال، محمد. **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830)**. الجزائر: مطبعة دحلب، 1994. ص 14.

[3] زروال، محمد.المرجع نفسه. ص 15.

[4] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة**. المرجع السابق. ص 242-243.

[5] الزبيري، محمد العربي.**التجارة الخارجية للشرق الجزائري**.المرجع السابق.ص 71.

اسم العملة	بالفرنك الفرنسي	الدولار الإسباني	بالبياستر القوي	بالتونسية	بالكورين السوداني
السلطاني أو المحبوب	11	2, 1	2	110	2200
البياستر الفضي القسنطيني	3, 85	0, 73	0,7	38, 5	770
الريال بوجه (البوجو)	3, 3	0 , 63	0, 6	33	726
النصف (بوجو)	1, 65	0, 315	0, 3	16, 5	363
المن(ثمن بوجو)	0 , 41	0, 075	0, 3	4, 1	90, 7
البيتاك شيك	1, 1	0, 21	0, 07	11	220
الريال مجبور	1, 5	0, 27	0, 2	15	300
الموزونة	0, 13	0, 02	0, 02	1, 3	
الصايم	1, 18	0,28	0,28	18	360

وفي أواخر الدولة العثمانية عرفت التجارة الجزائرية تراجعا بسبب إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوربية، وذلك بسبب سيطرة القرصنة على الحياة في النيابة وما كانت تجلبه هذه القرصنة من بضائع مختلفة وبالتالي أصبحت الجزائر أقل بلدان المغرب حظًّا في ميدان التجارة العالمية [1] وأهم شيء عرقل النشاط التجاري هو الاحتكار الحكومي، فقد كان ديوان الإنكشارية أكبر تاجر في النيابة فله الحق وحده في بيع الحبوب، فهو الذي يحدّد السعر، ويحرّم بيع المنتجات للشركات الأجنبية إلاّ بفوائد تتراوح ما بين 50% إلى 60 % لهذا نجد أن القمح يباع بأسعار بخسة في أغلب مناطق الإيالة، ولكن هذا لا يدل على رخاء اقتصادي وإنما السبب المنع الذي تفرضه حكومة الدايات على كل المناطق بعدم تصدير منتجاتها بدون ترخيص مكتوب ومختوم بطابع وخاتم الداي أو الباي [2].

وتتمثل أهم المواد التجارية المتبادلة حسب البلدان المتعاملة مع الجزائر فيما يلي:

---

[1] غربي، الغالي. وآخرون. المرجع السابق. ص 37.

[2] هلايلي، حنيفي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**.المرجع السابق.ص 159.

1-مع تركيا: تستورد منها الجزائر خام الحديد والأقمشة القطنية وأدوات الزينة والأثاث، مقابل تصدير كثير من المصنوعات الجزائرية المحلية.

2-تونس والمغرب الأقصى : تستورد منها الجزائر مصنوعات الجلدية والشاشية وتصدّر لها الإنتاج المحلي وبعض المواد الأولية.

3-أقطار المشرق العربي: يستورد منها السجاد العجمي والأقمشة والعقاقير وأدوات الزينة والسيوف وملح آمنياك المستعمل في صناعة الأقمشة وكذلك كميات من القطن والأرز، وتصدر لها المصنوعات المحلية لا سيما الزرابي والحياك والأنسجة الصوفية.

4-بلاد السودان: تستورد منها الجزائر، العبيد والحناء. والشب والبخور والعاج وريش النعام وبعض المنتجات المدارية وتصدّر لها بالمقابل القطع النحاسية والآلات الحديدية والملح والأقمشة القطنية والمنتجات الصوفية.

5-البلاد الأوربية: كانت تصدّر لها الجزائر كميات من الحبوب والصوف وقطع الجلد والشمع والعسل التمر والزيت والدخان والتين المجفف وريش النعام، وقد قدرت قيمة ما كانت تصدّره الجزائر أواخر العهد العثماني إلى هذه الدول من الصوف بـــ: 20, 000 قنطار ومن الجلود بـــ: 10, 000 قطعة، ومن الشمع 600 قنطار[1].

وما يلاحظ من ذلك كله أن تجارة الجزائر مع الأقطار العربية كانت تعتمد على المواد الترفيهية والحاجات الكمالية، أمّا مع أقاليم السودان كانت أغلبها تتألف من المواد الجزائرية الجاهزة والمحاصيل المدارية بينما غلب على التجارة مع أوربا تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الجاهزة.كما تشدد دايات الجزائر على التعامل مع دول الخارج بالنقود والسبائك الذهبية حيث كانوا نادرًا ما يتعاملون بهذا النقد وكانوا يفرضون مراقبة شديدة لمنع تسربه وتهريبه إلى الخارج، وهذا ما أدّى إلى إثراء خزينة الدولة حتى أصبحت محط آمال كل الطامعين[2].

---

[1] سعيدوني، ناصر الدين. **الجزائر في التاريخ**. المرجع السابق. ص 81.

[2] زروال، محمد. المرجع السابق. ص 19.

المبحث الثالث: الأطماع الاقتصادية في الجزائر وخلفياتها

1- العلاقات الفرنسية-الجزائرية

كانت فرنسا حريصة على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر ينبع من رغبتها العميقة في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان في ساحل القالة وعنابة وذلك لما وجدت فيه من أهمية كبيرة في التجارة خاصة مع الشرق الأقصى من آسيويين وهنود[1].

وبذلك نجحت فرنسا في تأسيس أول شركة فرنسية لاستثمار المرجان" شركة لا نش"سنة 1560م مقابل دفع ضريبة سنوية لخزينة الدولة ما يعادل ثلاثين ألف دولار وبفضل هذا العلاقات الحسنة أقامت فرنسا أول قنصل لها في الجزائر سنة 1564 وكما يقول" دوغرامون" في شأن العلاقات بين الجزائر وفرنسا « وذلك أن العلاقات بين الدولتين الجزائرية والفرنسية كانت وثيقة» وهكذا كانت الجزائر منذ نشأته ا ونحن نقول: انبعاثها في القرن السادس عشر) سندا قويا لملوكنا في الحروب التي عانوها من عدوهم القوي (شارلكان). "ثم توثقت العلاقات أكثر بين الدولتين واستقبلت فرنسا خير الدين (رئيس دولة الجزائريين) في مرسيليا بحفاوة بالغة، وأغدقت عليه الهدايا [2].

وقد وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها أثناء الثورة الفرنسية، باعتراف الإيالة الجزائرية بالجمهورية الفرنسية الجديدة، حينما كانت تحت حصار أوربي محكم[3].

وفي يوم 14 مارس 1792، قرّر المجلس الوطني الفرنسي تخصيص مقدار10 ملايين فرنكا ليبتاع القمح من الخارج وتوزيعه على الجهات الفرنسية المحتاجة، وأمرت الوزارة الخارجية قنصل فرنسا في الجزائر بأن يشتري أكثر ما يمكن من قمح البلاد، وفي هذه الفترة كان يتولى الجزائر "حسان داي "، فأقرضه من خزينة الجزائر مقدار 25**0**.000 فرنكا بدون فائض كي يشتري القمح من قسنطينة وعنابة، كما ساهمت الجزائر في إمداد فرنسا بكل أنواع المدد، من حبوب وخيل ومواد غذائية مختلفة، وحينها أسست حكومة المديرية التي يرأسها "بونابرت" خطًا بحريا خاصًا في 28 أوت 1793 من أجل نقل البضائع من الجزائر إلى فرنسا[4].

وهذا ما كان يميز العلاقات الودية بين الجزائر وفرنسا.

---

[1] Zouzou, Abdelhamid. **Les référencses Historiques de L'Etat Algérien** .Editions Houma, 2009. P 240-242.

[2] قاسم نايت بلقاسم، مولود. **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**.ج2. الجزائر: دار الأمة، 2008. ص 12.

[3] غربي، الغالي.وآخرون.المرجع السابق.ص65.

[4] المدني، توفيق. **كتاب الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984. ص 39.

وبعد أن حصلت فرنسا على هذا القرض ربع مليون فرنك والذي ليس بالهين أصبحت تطمع في غيره، وألحت على الداي عام 1795م بأن يفرضها ثلاثة ملايين أخرى، ولكن الدّاي سلّمها مليون فرنك فقط، وتضاعفت هذه الديون مع ديون اليهودين (*) اللذين يتمتعان بالجنسية الجزائرية وهما من أصل ليفورني بإيطاليا؛ حيث كانا وسيطين في القروض السابقة، لأن الداي منحهما احتكار تصدير الحبوب إلى الخارج مقابل اقتسامه معهما الأرباح [1].

وبذلك أصبح "لبكري وبوشناق" في ميناء مرسيليا أكثر من أربعين ألف قنطار من حبوب الجزائر التي تم شحنها لصالح الوكالة الإفريقية لكي تحولها إلى الحكومة الفرنسية ولكن يعقوب بن بكري جمدها في الميناء لما عجزت الحكومة الفرنسية عن دفع أثمانها. فأغتنم الإنجليز هذه الفرصة وعرضوا عليه شراء هذه الحبوب. لكن الحكومة الفرنسية تداركت هذا الأمر ودفعت قيمة هذا القمح [2].

وهكذا مع نهاية 1795م كانت فرنسا مدانة بمليوني فرنك، مع إضافة تموينات إضافية بعد ذلك التاريخ، وفي سنة 1797م، تذرعت فرنسا برداءة جزء من حمولات الحبوب فقررت بذلك تأخير تسديد ديونها للتاجرين اليهودين "بكري وبوشناق" غير أنه في الأصل هذا الجزء من الحبوب هوملك للدولة الجزائرية والذي قدمته لهما "كسلفة" وبهذا فاليهوديان لم يجدا صعوبة في إقناع داي الجزائر بأنه إن لم تسدّد لهما فرنسا ديونهما فلن يستطيعا التسديد[3].

لقد توعدت فرنسا والتزمت بقوة بأنها ستسوي هذه المشكلة وفق ما يمليه الحق والعدل وعلى هذا الأساس وافقت الجزائر على أن تتّم معالجتها في فرنسا، ولكنها في النهاية تحللت من هذا العهد، متذرعة بأن الأمر أصبح بين أيدي المحاكم الفرنسية وهي لم يعد لها دخل في الموضوع[4].

(*) هما اليهوديان بكري وبوشناق، الاسم الكامل لبكري ه و"ميشيل كوهين بكري" المعروف باسمه المستعرب "ابن زاهوت" وكان صاحب تجارة في أوربا بل يفتح سنة 1770 مركزاته في مدينة الجزائر، أما بوشناق المعروف باسمه المستعرب "بوجناح " و" يوجناح"، كان أيضا من أسرة لها تجارة في الخارج وجاءت إلى مدينة الجزائر حوالي 1723م.ينظر: بوعزيز، يحي. **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**. المرجع السابق. ص 436 .

[1] نفسه. ص 436 .

[2] بوعزيز، يحي. **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500– 1830** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985. ص 109–110.

[3] حمداني، عمار. **حقيقة غزوالجزائر**، تر: زغدار، لحسن. ط2، الجزائر: منشورات ثالة، 2008. ص 39.

[4] قنان، جمال. **العلاقات الفرنسية – الجزائرية 1790–1830**، ط1، الجزائر: مطبعة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، 2005. ص 387–388.

وفي سنة 1815م عينت فرنسا "دوفال" قنصلا بالجزائر، وأوكلته مهمّة تسوية قضية الديون، ولكن اليهوديان اتفقا معه على توقيف الدّين مستغلين في ذلك شتى الوسائل الملتوية[1].

وبعد ذلك الأمر لم يعلم أحد ففي الجزائر عن التقرير الذي أرسله القنصل في ذلك الحين إلى فرنسا، وبهذا نشأ نزاع بين الداي وقنصل فرنسا، دام سنة كاملة، وانتهى بحادثة المروحة [2].

أما النقطة الهامة التي يتجاهلها مؤرخوا الاستعمار والتي تعد من الأسباب الحقيقية الاقتصادية لاحتلال الجزائر وهو ما جاء في تقرير "كليرمون تونير" حيث يقول:"يلاحظ أنه توجد على طول السواحل الجزائرية أماكن جيدة للمرسى يفيد امتلاكها.ومساحة كبيرة من ترابها يشمل على سهول خصبة، أما الجبال بغاباتها، نجد فيها الصنوبر والبلوط الصالح لبناء السفن، تستغل فيها مناجم الحديد والرصاص ذات النوعية الرفيعة،كما نجد جبالا من ملح المناجم والبارود الأبيض...أما شواطئ البحر فتحتوي على ملاحات غنية [3].

وبالتالي فإن أرض الجزائر ستعوضهم مستعمرات أمريكا التي فقدوها، ويمكن أن تنتج لهم هذه الأرض كل المحاصيل الموجودة في المستعمرات، والتي يكلف استيرادها أموالا باهضة لفرنسا.أي أن امتلاك الجزائر سيضمن للتجارة الفرنسية كمية هائلة من المنتوجات ذات النوعية، بما فيها تلك التي تنتجها المستعمرات القديمة.

2- المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر قبيل 1830

تعود مشاريع الحملة الفرنسية على الجزائر إلى عهد الثورة الفرنسية، إلاّ أن الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها فرنسا كانت تحول دائما دون تحقيق ذلك.

وقد تمثلت هذه المشاريع في جمع مختلف المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص إيالة الجزائر، والتي كان مصدرها كل من القناصل والتجار والأسرى والمبعوثين الفرنسيين

---

[1] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة**. المرجع السابق.ص 253.

[2] بفايفر، سيمون. **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**. تر: أبوالعيد، دودو. الجزائر: دار هومة، 2009. ص 41.

[3] حمداني، عمار.المرجع السابق. ص102.

الذين أقاموا في الجزائر، أو أرسلتهم الحكومة الفرنسية خصيصا للتجسس على قدراته ا وإمكاناتها. وأهمّ هذه المشاريع هي:

مشروع Dekercy: وتعود أهمية هذا المشروع إلى أن كل المشاريع اللاّحقة التي أعدتها الحكومات الفرنسية من أجل احتلال الجزائر، قد أخذت م اورد في تقريره والذي ضمنه معلومات عن تحصينات مدينة الجزائر وعن مدفعية الحصون وعدد القوات البرية والبحرية التي تتوفر عليها الجزائر وقد كان مشروعه في جزأين الأوّل كان سنة 1782 والذي سمّاه "مذكرة حول الجزائر" تطرق فيه إلى العلاقات الدبلوماسية والتجارية الفرنسية –الجزائرية وطبيعتها وكانت مشروعه هذا الأول خلال إقامته في الجزائر وعمله كقنصل عام للحكومة الفرنسية، أمّا مشروعه الثاني فقد أنجزه في السنة التي عاد فيها إلى باريس في سنة 1791، والذي أكد فيه على ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات قبل إعلان الحرب على الجزائر منها إعلان الحصار البحري على مدينة الجزائر وتشديد الرقابة على موانئها وتحديد منطقة سيدي فرج كأنسب مكان لنزول القوات الفرنسية[1].

وفي أكتوبر 1802 وفي سياق الاستعدادات العسكرية أعدّ الضابط" **بيير** هولان"(P.Holane) تقريرا مفصلا عن الجزائر ووضع مشروعه تحت عنوان "ملاحظات حول جمهورية الجزائر"، رغم أنه لم يضع خطة الاستيلاء على مدينة الجزائر، إلاّ أنه تطرق في هذا التقرير الذي سلّمه " **لنابليون يونابرت**" إلى مواضع أكثر أهمية، تخص النظام السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقد أرفق تقريره بصورة لمدينة الجزائر كان قد رسمها بنفسه، كما حدّد فيها الخليج والساحل وما يتضمنه من تحصينات ومرتفعات جبلية [2].

مشروع بوتان " Boutin" 1808: في هذا العام قررت فرنسا إرسال الضابط المهندس بوتان إلى الجزائر في مهمّة تجسسية، وقد ساعده في إنجاز مهمته القنصل الفرنسي"كانفيل"وذلك من خلال زيارته للأماكن الحساسة؛ وقد أكدّ في مشروعه الذي سمّاه "الإستعمار" على نقطتين أساسيتين هما: أولا: تحديد المكان المناسب لإنزال القوات وهي ساحل سيدي فرج، والنقطة الثانية في نظره أن الجزائر لا تستطيع تعبئة أكثر من ستين ألف جندي، كما حدّد الوقت الملائم للإنزال فيما بين شهري ماي وأكتوبر.

---

[1] غربي، الغالي. وآخرون. المر جع السابق. ص67-69.

[2] هلايلي، حنيفي. **العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الإيالة 1815-1830**. ط1، الجزائر: دار الهدى، 2007. ص73-74.

ولأهمية تقريره فقد أعتمد من طرف وزارة الحربية الفرنسية، كأحسن مصدر يمكن الاستعانة به من أجل التحضير للحملة العسكرية وطبع تقريره في كتاب، وجمعت أهمّ معلومات في دليل مع إضافات وتعديلات وزعت على مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي المتجهة للجزائر سنة 1830 [1].

ومن بين المشاريع الخطيرة لاحتلال الجزائر، مشروع "محمد باشا" حاكم مصر، حيث اقترح القنصل الفرنسي بالإسكندرية "دروفتي" (Drouvetti)على حكومته في سنة 1826 أنه بإمكان "محمد علي"القيام بحملة ضدّ طرابلس وتونس والجزائر، فقبل محمد علي المهمة بشرط أن يتحمل مسؤوليات العملية وحده وأن ينحصر دور فرنسا في التمويل فقط، في شهر سبتمبر عام 1829، وجّه رئيس وزراء فرنسا بولينياك (Polignac) مذكرة إلى الملك شرع فيها فوائد المشروع المشترك بين فرنسا ومحمد علي، رغم معارضة اسطنبول وانجلترا المشروع، ثم عدّل بولينياك مشروعه مقترحًا على محمد علي احتلال ليبيا وتونس وتحتفظ فرنسا بالجزائر، لكن محمد علي رفض هذا الاقتراح وتمسّك بموقفه الأول.

وفي نهاية الأمر فشل هذا المشروع، بسبب وقوف جنرالات فرنسا ضده واعتبروه إهانة لفرنسا،عندئذ انحاز بولينياك للتدخل الفرنسي المنفرد [2].

مشروع اللجنة العسكرية 1828م حيث قام الوزير الحربية الفرنسي " Decaix" تشكيل لجنة من العسكريين الفرنسيين للقيام بحملة عسكرية ضد الجزائر، وتضمن هذا التقرير عدّة محاور أساسية أهمّها: أهداف الحملة، تشكيلات الجيشين البرّي والبحري المراد إرساله للجزائر، تحديد قطع الأسطول المخصص للنقل [3].

تحديد نقطة التقاء تشكيلات الحملة والزمن المناسب لنجاح الحملة، وكذا تقدير النفقات المالية التي تكلفها الحملة، ونقطة النزول، وأخيرا العمليات العسكرية التي على الجيش القيام بها بعد نزوله على الشاطئ الجزائري وقد اتفق أعضاء اللجنة أن يكون شهر أفريل هو التاريخ المناسب لانطلاق الحملة، وألا تتجاوز العمليات العسكرية شهر أوت، لأن البحر من هذه المنطقة يكون هادئا، كما تفق على

---

[1] بوعزيز، يحي. **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500– 1830**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1985. ص 118–120.

[2] عمورة، عمار. دادوة، نبيل. **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة**. المرجع السابق.ص 243––244.

[3] غربي، الغالي. وآخرون. المرجع السابق.ص 77.

الإنزال في منطقة سيدي فرج، وبانشغال الحكومة الفرنسية بالحرب في المورة اليونانية، تأجل تنفيذ هذا المشروع [1]

خلاصة

نخلص في آخر الفصل إلى أن المجتمع الجزائري كان طبقيا احتلت فيه الأقلية التركية قمة الهرم ومثل الأهالي القاعدة، ولم تندمج طبقة الأتراك بالسكان فقد وصل الأمر لرفض المولودين من الجزائريات وهم الكراغلة، وقد عاشت الجزائر ظروفا صحية ومعاشية سيئة للغاية، والتي كان لها تأثير على النمو الديمغرافي للسكان والذي ساهم بدوره في تقهقر اقتصاد البلاد لغياب الرعاية الصحية.أما عن الوضع الاقتصادي فقد كانت تتحكم فيه عدّة عوامل أهمها أنه كان موجها بالدرجة الأولى لخدمة الدايات وتوفير مصدر دائم للخزينة دون مراعاة ظروف السكان، ورغم أن المجتمع الجزائري كان فلاحيا إلاّ أنه لم توجد إشارة إلى إصلاحات أو مشاريع زراعية جدية

وبالمقابل وفي هذه الفترة خاصة بعد 1789 م تعرضت فرنسا إلى حصار سياسي عسكري واقتصادي ضربته حولها الحكومات الملكية الرجعية التي رفضت انتشار مبادئ الثورة الفرنسية في أوربا، فأصبحت فرنسا تعيش أزمة اقتصادية خانقة وبالتالي سعت جاهدة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، وكما كانت السباقة قبل غيرها في إنشاء، مؤسسات تجارية بالجزائر وذلك بإنشائها شركة لا نش لاستثمار المرجان في القالة وعنابة، كما عانت كذلك من ازدياد عدد السكان، وهذا ما حفزها أكثر على احتلال الجزائر، واستغلال أراضيها للتفريج عن أزمتها الإقتصادية.

[1] غربي، الغالي. وآخرون. المرجع السابق.ص 78.

تمهيد

تعتبر الأرض هي الثروة الحقيقية للجزائريين لأنها مصدر العيش والاستقرار والرعي، وهي فوق ذلك رمز الكرامة الوطنية التي يعتز بالدفاع عنها كل مواطن والمواطن الذي لا أرض له لا شرف له.

« وفي هذا الصدد يقول الكاتب الفرنسي "أوجين بوري"(Eugène Buret)«كل خطوة كنا نخطوها في حملتنا على الجزائر، كنا نعثر فيها على شهادات تدلنا على الازدهار الذي شهدته الزراعة في الجزائر قديما،وحيث ما حللنا سواء في الساحل أوفي الداخل إلاّ ووجدنا آثارًا للرومان، فكل من وادي الشلف، وسهل مينا، وحمزة ومجانة يبرهن من خلال خصوبته وبشكل قطعي أن الجزائر كانت ولمدة قرون مستودعًا للحبوب التي كانت تمد الإمبراطورية الرومانية...» وينهي قوله بأنه« قد أعيد اكتشاف إفريقيا الرومانية» ولم ينقصنا مستقبلا سوى احتلالها وتعميرها»[1].

وبالتالي فإن الفكر الفرنسي منذ البداية، وحتى عام 1842م، كان يرى أن الإحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكنا، إلاّ باحتلال أراضيها الزراعية وتثبيت مستوطنين بها، ويعتبر هذا شرطا لضمان بقاء الوجود الفرنسي بالجزائر، أي أن عدم امتلاك فرنسا لأراضي زراعية والاستقرار بها، يعتبر خطرًا يهدّد وجودها في الجزائر.وعلى هذا الأساس يبقى امتلاك الأراضي الزراعية هو الضمان الوحيد للاستيطان ومن هنا فلا معنى للإستيطان بدون امتلاك الأرض، ولا استيطان أيضا بدون سياسة الإدماج الرامية إلى محو الشخصية الجزائرية، وعلى هذا الأساس سينصرف اهتمامهم إلى اعتماد وسائل منها إدخال زراعة الكروم ومدّ شبكة المواصلات، والتشجيع على المحاصيل التجارية والحرص الشديد على شد المستوطنين بالأرض.

[1]بن داهة، عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**. ج 1، الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008.ص 35.

المبحث الأول: أشكال الاستيطان

1- الاستيطان الرسمي

ويقصد بالاستيطان الرسمي هو إشراف فرنسا على عمليات الإستيلاء والاستحواذ على الأراضي، وتقديمها مجانا للمهاجرين من أجل تشجيعهم على القدوم إلى الجزائر[1].

وتجسدت أولى محاولات الاستيطان الرسمي سنة**1932م**، حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة محملة بـــ **400** مهاجر ألماني وسويسري ثم توزيع عائلاتهم على مناطق مختلفة في مدينة الجزائر، ومنحت لهم أراضي زراعية[2].

وبعد عامين من تدفق المهاجرين الفرنسيين والأجانب على الجزائر، توجهت فرنسا إلى توسيع رقعة المعمرين على حساب ملاك الأراضي يفوق ما يستطيعون خدمته من الأرض[3].

وكما دعم هذه الفكرة الكاتب الفرنسي "**فاران**" بقوله: «يجب علينا أن نستولي شيئا فشيئا، بدون هوادة ولا شفقة على جميع مراتعهم ومراعيهم، ونثقل كواهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم فيصبحون حينذاك بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن يثوروا وإما أن ينخرطوا في جيش فرنسا للدفاع عنها. [4]وبخاصة أن فرنسا أعلنت سنة 1834م، أن الجزائر من ممتلكات فرنسا، ولهذا الأساس بدأ المعمرون يتدفقون بأعداد هائلة، حيث بلغ عددهم سنة 1841م 374 ,36 معمرًا ليصل سنة1845م إلى 95,321 معمرا» [5].**(ينظر الملحق رقم 1)**

وعلى هذه الوتيرة استمر الغزو والتوطين بكل سرعة ففي سنة 1848م ارتفع عدد المستوطنون في السهول الشمالية من عنابة إلى وهران، حيث بلغ 120 ألف مستوطن أوربي، منهم 48 ألف من الفرنسيين و62 ألف من جنسيات أوربية مختلفة أغلبهم من إيطاليا وإسبانيا[6].

---

[1]محياوي، رحيم . **الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين** . الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار، 2006-ص 22.

[2]بن خرف الله، الطاهر . **التحول الإقتصادي الإجتماعي والسياسي للريف الجزائري(1830- 1962)**. مجلة الذاكرة ،الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد، 1995.س2 ؛ع2 .ص 112.

[3]بوحوش، عمار. **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1997**. الجزائر: الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 1997. ص 141.

[4]عباس، فرحات. **ليل الإستعمار**. الجزائر: دار هومة، (د، ت). ص 12.

[5]غربي، الغالي. وآخرون. المرجع السابق. ص 192.

[6]هشماوي، مصطفى. **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**. الجزائر: دار هومة، (د، ت). ص 12.

وقد اقترح« م: ستو كمار: M. Stokmar على الإدارة الفرنسية جلب التيروليون [*1]إلى الجزائر،من أجل استغلالهم في المشاريع الزراعية، من أجل ضمان أمن وسلامة مزارعهم، كما اقترح كذلك اللجوء إلى المجندين، باعتبار المهام الإقتصادية للجيش لا تقل أهميته عن المهام العسكرية، وعلى عاتق هؤلاء العسكريين الذين سترفع أجورهم سيتم بناء القرى الاستيطانية»[1].

ومن هذه المرجعية أخذ الاستيطان الفرنسي يتوسع وينتشر في مختلف المدن الكبرى في الشرق والغرب[2].وتسهيلا للكولون [*2]من الحصول على سكنات وأراضي زراعية صدر مرسوم ملكي في21 جويلية 1841 نص في مادته الثانية على استغلال جميع الأراضي الشاغرة والغير مزروعة، في بناء مدن وقرى وتجمعات سكانية، وذلك لإعتبارها أملاكا عامة يحق الإستفادة منها.

أمّا المادة التي تليها فحدّد فيها المساحة الممنوحة لكل فرد من الكولون والتي لا تقل عن مائة هكتار، ولإيواء المهاجرين الجدد أنشئ 42 مركزا إستيطانيا جديدًا وتتم منح كل عائلة من 08 إلى10 هكتار من الأراضي، مع تزو يدهم بالعتاد الفلاحي والحيوانات والبذور والمؤن الغذائية، ممّا يدّل على أن أعباء الاستيطان وتكاليفه يقع عاتقها على إدارة الاحتلال الفرنسي[3].(ينظر الملحق رقم 2)

كما زادت وتيرة الاستيطان خاصة بعد الهزيمة التي تلقاها الفرنسيّون على يد الألمان سنة 1871م، وذلك بتخصيص مساحات واسعة للمهاجرين من الألزاس واللورين، حيث منح قانون 21 جوان 1871، أراضي زراعية تقدّر مساحتها بـ000 ,100 هكتار، بعد حجز هذه الأراضي من الفلاحين الجزائريين عقب ثورة المقراني[4]ومن جهة أخرى كانت هناك 440 قرية استيطانية أقامها النظام الفرنسي في الفترة

[*1] التيروليون:**هم سكان التيرول ذات الطبيعة الجبلية في النمسا**، يتميزون بتحمل الأتعاب والمشاق، وقد استخدمتهم ألمانيا والنمسا في مشاريع عمرانية وزراعية.

[1] بن داهة،عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**، ج 1.مرجع سابق. ص 40-41.

[2] محياوي، رحيم. المرجع السابق. ص 29.

[*2] الكواون: في نظر العامة هو المعمر-المهاجر من أوربا إلى الجزائر -الذين يعيش من خدمة الأرض،ويسمى المزارع والفلاح كما تطلق هذه التسمية على الفلاحين الكبار من أصل أوربي أو من أصل جزائري ممن لهم أراضي زراعية عن طريق التملك أو الكراء.

[3] بن داهة،عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**.ج1، المرجع السابق. ص47-49.

[4] المرجع نفسه.ص53

ما بين 1840–1900، أمّا من سنة 1900 إلى 1929 فزادت موجة الاستيطان حدة حيث وضعت الدولة خلالها 318770هكتارا تحت تصرف المعمرين.[1]وبنت لهم 288 قرية استيطانية.

كما بلغ بالإدارة الفرنسية أن إستأجرت الأراضي المغتصبة من أصحابها الأصليين وتسليمها مجانا للكولون، لذا سميت بالرسمية لأن الإدارة الفرنسية، هي المتكلفة بإختيار الأراضي وكذا إختيار الكولون الممنوحة إليهم، كما أنها تهيّئ هذه الأراضي قبل تسليمها إليهم، مع الإشتراط عليهم، عدم إعادة بيعها إلاّ بعد آجال تقدّر بعشرين سنة[2].

رغم كل هذه التسهيلات التي قدمتها الإدارة الإستعمارية في دعم الاستيطان إلاّ أنها باءت بالفشل، لأن هؤلاء المستوطنين جلّهم من الفقراء جاؤوا إلى الجزائر بحثا عن مستقبل أفضل، لكن لم يستطيعوا مقاومة الملاريا والمناخ الجديد، هذا على غرار المقاومة التي لم يستطيعوا مواجهتها من قبل أصحاب الأراضي الشرعيين[3].

كل هذه الظروف والعوائق جعلت فرنسا تغير سياستها الاستيطانية، واتجهت نحو المهاجرين الذي لهم إمكانيات مادية.

---

[1] زوزو، عبد الحميد . **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين1914–1939.الجزائر:** ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.ص 38.

[2] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**.ج 1 . المرجع السابق. ص 53.

[3] محياوي، رحيم. المرجع السابق. ص 24.

-الاستيطان الحر (التلقائي)

بتشجيع سلطت الاحتلال الفرنسي لحركة الاستيطان حفزت الأوربيين على المجيء إلى الجزائر. وهذا ما أكدّه أحد غلاة الاستيطان في الجزائر، "لويس فانيون" Louis Vagnons بقوله: «إذا كان ما بين 2 و 25 ألف مستوطن أوربي من فرنسيين وأجانب يستوطنون كل عام إفريقيا يعني الجزائر، سوف نصل عند نهاية القرن من حيث عدد السكان مابين 800 و900 ألف نسمة من العرق الأوربي وما بين 4 إلى**5 ,4** مليون من الأهالي جزء كبير منهم مفرنسون»[1].

و بارتفاع نفقات الدولة على بناء القرى الاستيطانية فشلت المرحلة السابقة من الاستيطان الرسمي، لذا جاءت مرحلة الاستيطان الحر. ليتم مرحلة الاستيطان الأولى، مستفيدا من خدماته وفي مقدمتها الطرق والمواصلات[2].

فأخذت الدولة تبيع أراضي "الدومين" أي (أراضي الدولة)، والتي تضم أراضي البايلك والوقف، ففي سنة 1837 عرضت الإدارة الفرنسية أراضي للبيع بسعر يقارب (48 فرنك) للهكتار الواحد،كما سمحت بيع أراضي بالتراضي، وبهذه الطريقة حصل بعض المهاجرين على أكثر من 4500 هكتار خلال تلك السنة فقط، بينما الاستيطان ففي الريف عرف تراجعا كبيرا[3].

وتدعيما لهذا الاستيطان أصدر الجنرال "بوجو-Bugeaud" قرارًا في 12 أفريل 1841 والذي ينص" على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات، يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها ببين 4 و12 هكتار، ومسكن».

ونتيجة لهذا القرار، اشتدت الهجرة الأوربية إلى الجزائر. حيث بلغت سنة 1843، 14137 مهاجر، من بينهم 12006 فرنسيين. والعدد الباقي يضم الايرلنديين والألمان والسويسريين، وبهذا اشتدت عمليات بناء المستوطنات، حيث بلغ عددها سنة 1844 في متيجة والساحل 28 مستوطنة[4].

من بين الأمثلة على هذا النوع نجدها في ضواحي معسكر، حيث تحصل الكولون الأحرار فيما بين 1841-1851 على 200 هكتار، أقاموا عليها 20 ضيعة، وبعد سنة 1871م وبفضل الدعم المالي للدولة

---

[1] بوضرساية، بوعزة.**سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**. الجزائر: دار الحكمة، 2010.ص 122.

[2] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر** ج 1.المرجع السابق.ص 74.

[3] محياوي، رحيم. المر جع السابق. ص 24.

[4] نفسه. ص 26.

تمكنوا ن توسيع مشاريعهم الزراعية والتي تستهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الزيادة في شراء الأراضي من الفلاحين الجزائريين وعملوا ما في وسعهم لزرعها كروما[1].

وسجل الاستيطان الحر في قسم معسكر العسكري وجودا مبكرا، وذلك بإنشاء أحد الكولون الأحرار لأقدم ملكية زراعية حرة على مستوى غرب البلاد سمّاها ضيعة الحصن (**la** Freme du Blockhaus)لأنها كانت منعزلة وفي منطق جبلية غير آمنة ومن الأمثلة كذلك امرأة أوربية تدعى"شوبوليف"(chaubouliv) استطاعت أن تقيم مستوطنة أشبه بالقرية تأوي 200 مزارع من أصل أوربي. وهناك ضيعات أخرى متشابهة لها مثل ضيعة "غالي"(GAlly) التي اختصت بزراعة الكروم و ضيعات كل من"كلوزيل"أو"دومي"(Loumet) و"بولي"(Boulet) و "ألبان"(ALBan)و"دوكرون"(Dcrion) وجميع هذه الضيعات مجهزة بالمرافق الضرورية (المخازن، المستودعات، الآبار التي يتراوح عمقها بين 45 متر حتى 64 متر وذلك بسبب الجفاف الذي يسود المنطقة أقيمت فيها هاته الضيعات[2] .

وتزامن مع الإستيطان الحر تضاعف عدد القرى في عهد الحكم المدني حيث في سنة 1882 بنيت حوالي 197 قرية استيطانية على مساحة زراعية تقدر بأكثر من 330 ألف هكتار ، ومنحت هذه الأراضي بالمجان، وهي في الأصل كانت تابعة للقبائل، وتضاعفت عملية المصادرة مع بداية 1900 إلى أكثر من 957 ألف هكتار[3] .

3- علاقة الهجرة بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات

قام الاستيطان الأوربي على الهجرة، وهي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية الديمغرافية والطبيعية، وكان شمال إفريقيا وخاصة الجزائر من أهم الحقول الخصبة لذلك وكانت هذه الهجرات إمّا فردية أو جماعية وأيضا تلقائية ومنظمة .وكانت بهدف البقاء في الجزائر أكثر مما كانت بهدف العودة إلى أوربا، فظهر بذلك المستوطنون إلى جانب المواطنين، الذين انطلقوا من فكرة مفادها " أن الأراضي غير الأوربية تعد مناطق خالية من الحضارة فهي ملائمة للاستعمار. إلاّ أن الفرنسيين حرصوا على الاستحواذ على أفضل الأراضي التي كانت مستغلة من قبل الأهالي.[4]

---

(1) بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر** .ج 1، المرجع السابق. ص 75-76.

(2) نفسه،ص76.

(3) طاعة، سعد. **البنية الإجتماعية والإقتصادية للريف الجزائري 1830-1954**.مجلة المصادر،ع17،الجزائر:المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية .2008.ص7.

(4) عميراوي، احميدة. **من تاريخ الجزائر الحديث**. الجزائر: دار الهدى، 2009.ص 70، 71.

وبالتالي فإن الحديث عن الهجرة وعن الاستيطان يعني بالضرورة الحديث عن مصادرة الأرض، لأن السيطرة على هذه الأراضي يعني كسب الشرعية في البقاء، ومن وسائل الاستيطان هي ممارسة العنف والإكراه والإغراء والشراء وفرض معاهدات واتفاقيات مع أصحاب الأرض وبذلك يكون للإستيطان هدفان:

- جعل الأرض القاعدة الشرعية لهم.
- كما تعمل على جعل أصحاب الأرض القاعدة البشرية المسخرة لهم، مع السعي إلى القضاء على الشعب صاحب الأرض، أو إذابته في الثقافة الأوربية لإستغلاله خدمة للإستعمار الاستيطاني.[1]

ونظرا لأهمية الجزائر فقد صرحت إحدى الجرائد الباريسية في ذلك الوقت تقول:«.. ونظرًا لكل هذه الإعتبارات من جودة وخصوبة الأراضي وقرب المسافة بينها وبين فرنسا، والسهولة الملموسة في الأسفار البحرية، وخاصة استخدام البواخر التجارية في مدخل البحر الأبيض المتوسط ... يمكن أن يقال بأن الجزائر، لا بديل لها، ولا تماثلها منطقة أخرى في العالم بالنسبة لفرنسا، ولا ريب أن أول من سيقطف ثمار هذه الأعمال وينال فوائدها هم الفرنسيون الذين يستوطنون في الجزائر ويستعمرون أراضيها»[2].

كما شجع الجنرال "بيجو" فكرة المشروع الاستيطاني، حيث دعا بقوة الفرنسيين والأوربيين للهجرة باتجاه الجزائر، أين سيجدون فرصا أوفر للعيش وتحقيق النجاح، ومنح المستوطنين حق الإقامة في مختلف مناطق الجزائر، التربة الخصبة والمياه الكافية دون شروط، إذ عمل على إنشاء (35 مركزا)استيطاني ومنح 105,000هكتار من الأراضي الخصبة ما بين سنتي 1842-1845، وبهذه الطريقة استطاع جلب المستوطنين، حيث وصل عدد المتوافدين والمهاجرين سنة 1845م إلى 46180 شخص[3].

وازداد عددهم سنة 1848م إلى أكثر من (110 ألف) من بينهم (52ألف) فرنسي وتدعم هذا الاستيطان بسلسلة من القوانين والقرارات، يسّرت للمعمرين الاستيلاء بطرق مختلفة على أجود الأراضي، منها قانون 1845م الذي صادر أملاك القبائل التي أعلنت عصيانها ضدّ الفرنسيين تحت رقابة السلطة

---

[1] عميراوي، احميدة.**من تاريخ الجزائر الحديث**. الجزائر: دار الهدى. ص 73.

[2] مياسي، ابراهيم. **من قضايا تاريخ الجزائر**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.ص 24.

[3] غربي، الغالي. وآخرون.المرجع السابق. ص 194-195.

العسكرية، وبهذا صار عدد المهاجرين الأوربيين في تزايد؛ والجدول الموالي يعطي بعض النسب لهذه الزيادة.[1]

السنة	عدد المهاجرين	نسبة الزيادة
1851	132708	
1853	142379	%7, 28
1854	151712	%6, 55
1855	155607	%2, 56
1856	158282	%1, 72
1857	180471	%14, 02
الزيادة لمدة ست سنوات	47764	%35, 99

وقد أصرت فرنسا على إقامة الاستعمار الرسمي، حيث عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين الذين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين، وكذا من صغار المعمرين الذين قدموا إلى الجزائر.[2]

خاصة سنتي 1848 و 1849 فارتفع عدد الأوربيين من 35700 نسمة سنة 1840 إلى 130700 نسمة في جانفي 1850. [3]

وبعد ظهور الجمهورية الثالثة سنة 1870 تضاعف عدد المهاجرين كما هو مبين في الجدول التالي:[4]

السنوات	العدد
1870	245500 نسمة
1880	3768800 نسمة
1890	500900 نسمة
1900	610000 نسمة
1911	792000 نسمة
1921	400791 نسمة
1936	946000 نسمة
1948	922300 نسمة
1958	948000 نسمة

[1] عميراوي، احميدة .وآخرون. **آثار السياسة الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، الجزائر: دار القصبة، 2007. ص 45-46.

[2] نوشي، أندري . وآخرون: **الجزائريين الماضي والحاضر** . تر: اسطنبول رابح ومنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984. ص 335.

[3] نوشي، أندري. وآخرون. المرجع السابق.ص 335.

[4] عميراوي، احميدة. **آثار السياسة الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري**. المرجع السابق. ص 48.

ونتيجة إسراف إدارة الاحتلال في منح الأراضي التابعة للدولة، فإن معظم القرى الاستيطانية التي توسعت أو نشأت بعد عام 1871م من أجل توطين المهاجرين الجدد، كان جلها من الأراضي التي تمت مصادرتها من الفلاحين الجزائريين.كما كانت تحظى هذه العائلات المهاجرة لدى نزولها، بقطع أرضية للبناء وأخرى للزراعة[1].

ويقول عالم الاجتماع الفرنسي "شارل فوريني" «بأن هجرة الأوربيين إلى الجزائر يجب أن تكون عارمة جارفة، يجب أن نبعث هناك جحافل دهماء من الأوربيين، إن في استطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك قواها أو ترهق نفسها أربعة ملايين نسمة ثم تبعث أوربا ما تبقى». وبالطبع فإن سياسة تعمير الجزائر بالأوربيين كانت ترمي بالضبط إلى استعمال جميع الوسائل من أجل نزع الأراضي من أيدي الجزائريين وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوربيون[2].

[1]بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر.** ج 1، المرجع السابق. ص 120.

[2]عباس، فرحات.المرجع السابق. ص65-66.

المبحث الثاني: دعائم الاستيطان الفرنسي في الجزائر

1-زراعة الكروم

كانت الزراعة بصفة عامة في يد المستعمرين، الذين يملكون الأراضي الخصبة الغنية، الواسعة غير أن الجزائريين يتشبثون بأراض يقع أكثرها في الجهات الجدبة، كما أصبحت أهم الزراعات الغذائية مهملة، وطغت عليها زراعة الكروم وأصبحت هي الأهم في الجزائر[1].

وزراعة الكروم كانت موجودة في الجزائر قبل الإحتلال، إلاّ أن الغرض منها هو إستهلاك ثمارها فقط، وكان فلاحوا الكروم بجنوب فرنسا يعترضون على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر ، خوفا من أن تنافس فرنسا في زراعتها، وكانوا يعملون على إفشالها وتحويلها إلى زراعة القطن والتبغ على مردود ضعيف في فلاحة القمح، فغيّر المعمرون إذن استثمار أموالهم في نشاط آخر يدّر أكثر، ولكن تأكدهم بأن الكروم تتكيف بسهولة في أرض الجزائر، فالمناخ والتربة صالحان: فكان هذا محفزا وسببا في ازدهار هذه الفلاحة[2].

وبهذا تشجع المعمرون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر بـــ 2, 036 هكتار عام 1854م وفي **سنة** 1860م بلغت مساحتها في الجزائر 4, 632 هكتار،تحتل فيها عمالة وهران مساحة تقدر بـــ 2,124 هكتار بإنتاج بلغ 9, 926 هكتولتر من الخمور 5, 703 قنطار من عنب المائدة وبعد ثلاث سنوات، تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10,273هكتار موزعة كالتالي:

وهران:3, 351 هكتار، الجزائر: 4, 158 هكتار، قسنطينة: 2, 764 هكتار.

وفي سنة 1879م قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم (بأربعة آلاف فرنك) مقابل (300 فرنك) بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة، وهذا ما يفسّر جشع المعمرين الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب[3].

---

[1] بوعزيز، يحي. **السياسة الإستعمارية من خلال حزب الشعب**. المرجع السابق. ص 77-78.

[2] سماتي، محفوظ. **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**. تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، (د. م)، منشورات دحلب، 2007. ص 157.

[3] بن داهة، عدة.**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**. ج 1،المرجع السابق. ص 192، 194-195.

فتسبب ذلك في تضاؤل إنتاج الحبوب وتحويل الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى بلد يمدّ يده ليحصل على قوت أبنائه، ما ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، وتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوربيين من جهة، وتزويدهم بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم، ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة أخرى[1].

ما أدّى إلى تضاعف مساح الكروم بالجزائر في ظرف عشر سنوات، بخمسة وثمانين ألف هكتار والجدول التالي يوضح هذه الزيادة بالنسب[2].

	1878	1888	1914	
الولايات	مساحة الكروم	مساحة الكروم	مساحة الكروم	النسبة
الجزائر	7098 هكتار	34614 هكتار	76661 هكتار	**43 %**
وهران	7616 هكتار	37851 هكتار	84646 هكتار	**48%**
قسنطينة	2899 هكتار	30943 هكتار	15401 هكتار	**9%**
المجموع	17614 هكتار	103408 هكتار	176618 هكتار	

ولقد استمر هذا النمو رغم الأزمات التي سببتها أمراض الكروم، وكساد الخمور وانهيار الأسعار. ورغم اتخاذ فرنسا لإجراءات تعمل على الحد من الاستمرار في زيادة إنتاج الكروم. وتحويل هذه الإجراءات إلى قوانين منها: قانون 4 جويلية 1931 و6 جويلية 1933، و4 ديسمبر 1934، لكن الكولون لم يعتنوا بهذه القوانين، حيث فاق إنتاج الخمور في الجزائر إنتاجه في فرنسا، حيث أنتجت 131 شركة في فرنسا سنة1932م، أقل من250, 000 هكتولتر، بينما في الجزائر تمكنت 113 شركة من تسويق 2. 087, 000هكتولتر وابتداء من عام 1936مبدأ إنتاج الكروم في التراجع ليزداد تقهقرا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعًا في درجات الحرارة، وتناقصا للأيدي العاملة.[3]

---

[1] الزبيري، محمد العربي.**الثورة الجزائرية في عامها الأول**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1982.ص41.

[2] سماتي، محفوظ. المرجع السابق. ص 160.

[3] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**. ج 1، المرجع السابق. ص 198- 199.

فزراعة الكروم ظهرت وكأنها الوحيدة الأكثر تناسب مع النشاط المعد عند المعمرين[1].

وكان ظهور وباء الفوكسيرا (قمل النبات) في مساحات شاسعة، قد أحدث الرعب في أوساط الزراع وأصحاب البنوك، فالقطاع القسنطيني كان أول مصاب بهذا المرض فمدينة سكيكدة كانت عشا للوباء، حيث بيعت ضيعة بـــ (25000 **فر ك**) في **عام**1889**م** مساحتها 30 هكتارا مغروسة بالكروم وبها خزان للخمر، ودار للسكن تقدر قيمتها بـــ (100, 000 فرنك) في1889م، فقلصت بذلك البنوك قروضا إلى 400 أو 500 فرنكا للهكتار[2].

كما ظهرت علامات الإفلاس جلية ومن أهم المؤسسات التي انهارت مؤسسة (Debene) وبذلك اتّهم فلاحوا الكروم والبنك الذي قدّم لهم قروضا وكثيرة والتي عجزوا عن تسديدها ما أدّى بهم إلى الإفلاس، وفي الحقيقة فإن البنك يسعى لكراء الأراضي للملاكين، القدامى نظرا للصعوبة التي يواجهها والناتجة عن تفاقم الأملاك العقارية التي لا يمكنها أن تتصرف فيها بكل مقدرة[3].

وبعد هذا الإفلاس ورغم القروض المالية التي منحت للمزارعين والتشجيعات التي قدمت لهم، لم يستطع الرجوع إلى زراعة الكروم إلاّ ذوي الأموال الضخمة ؛ كما اعتبرت الأغراس الأمريكية أكثر مقاومة فاستغلت لإعادة إنشاء حقول الكروم.

و نتج عن هذه الأزمة تجمع الأملاك عند البعض واستحوذت مؤسسات الخمور الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

وعادت فرنسا في عام 1902**م** تأكيدًا لعزمها على الاحتفاظ بمكانتها كمنتج أول للكروم، حيث أنشأت مشاتل في كل من سكيكدة وأرزيو والجزائر ما مكنّها من رفع إنتاجها من الخمور، وتصدير كميات قدرها 140, 000 هكتولتر إلى رومانيا سنة 1905،وقد بلغ عدد المشاتل قبل نهاية 1946تسعة وأربعين مشتلة خاصة بالعنب موزعة على العمالات الثلاثة للجزائر[5].

---

[1] نوشي، أندري وآخرون. المرجع السابق.ص 361.

[2] سماتي، محفوظ. المرجع سابق. ص 161.

[3] نوشي، أندري. وآخرون. المرجع السابق.ص 361.

[4] سماتي، محفوظ. المرجع السابق. ص 161.

[5] بن داهة، عدة.**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر.** ج 1، المرجع السابق.ص 200.

إن أزمة الخمور هذه كانت لها نتائج خطيرة كتحويل الإقتصاد من الحالة التقليدية إلى الصناعة الرأسمالية.[1]وتسبب كذلك في انخفاض الإنتاج الزراعي للجزائر ففي سنة 1954مإنخفض إنتاج الحبوب إلى (16 مليون)قنطار مقابل 21مليون قنطار سنة 1809م، كما انخفض إنتاج زيت الزيتون إلى 200 ألف هكتولتر مقابل 500, 000 هكتولتر سنة 1948م[2].

وهذا ما ترتب عنه تدهور للوضعية الإقتصادية للشعب الجزائري، وتسخير المستعمر لتلك الأرضي الخصبة والمغتصبة لإنتاج لا علاقة له بالحاجيات المعيشية للشعب الجزائري حيث خصصت 200 ألف هكتار لزراعة عنب النبيّذ لوحده[3].

---

[1] نوشي، أندري. وآخرون. المرجع السابق.ص 362.

[2] زوزو، عبد الحميد. **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين**.المرجع السابق .ص 41.

[3] البخاري، حمانة. **فلسفة الثورة الجزائرية**. الجزائر: دار الغرب، 2010. ص 83.

2- المواصلات:

عملت الإدارة الاستعمارية من أجل إحكام قبضتها على الأراضي الجزائرية، برسم خرائط توبوغرافية لتضاريس الجزائر، كما حدّدت بشكل أكثر وضوحًا ودقة أراضي دواوير ضمن كل قبيلة، والأملاك التابعة للقطاع العام وللبلديات المخصصة للإستيطان[1].

كما أسست الإدارة الإستعمارية بمدينة وهران سنة 1832م مصلحة الجسور والطرقات وفي سنة1842م قرّر بيجو إنشاء خطوط تربط بين سبع مدن داخلية؛

وهي:تلمسان، معسكر، مليانة، مدية، سطيف، قسنطينة، قالمة.

وسبع مدن ساحلية: وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة وعنابة.

وفي 18 جويلية 1864 صدر قرار يصنف الطرق خمسة التالية إلى طرق وطنية.

1. الطريق الرابط بين بسكرة وسكيكدة، قسنطينة وباتنة.
2. الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط، عبر بئر خادم، بوفاريك، البليدة، المدية، الجلفة.
3. الطريق الرابط بين مرسى الكبير وتلمسان عبر وهران، وعين تموشنت.
4. الطريق الرابط بين الجزائر ووهران عبر غليزان، مستغانم وأرزيو.
5. الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا ببرج بوعريريج وسطيف.

ومثل هذه المنجزات تبين بوضوح أن الفرنسيين جاءوا إلى الجزائر بنية البقاء الأبدي[2].

كما أنها كانت موجهة لخدمة مصالح الأوربيين، لولا وجود المستعمر فإن تلك الإنجازات لم تصل ولم تحقق[3].

ومع أن هذه الطرق أنجزت بواسطة الجزائريين وأموالهم إلاّ أن استغلالها كان لصالح الأوربيين من أجل توفير الخدمات لهم[4].

كما احتكر المعمرون المواد الأولية الجزائرية، وجعلوا الغرف التجارية والفلاحية

---

[1] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**. ج 1.المرجع السابق.ص 160.

[2] المرجع نفسه.ص 161- 163.

[3] الزبيري، محمد العربي.**الثورة الجزائرية في عامها الأول** .المرجع السابق. ص 45

[4] بوعزيز، يحي. **السياسة الإستعمارية من خلال حزب الشعب**. المرجع السابق. ص 79.

تحت تصرفهم المطلق والصادرات والواردات تمر بقناتهم، فقبضوا بذلك على دواليب الإقتصاد الوطني بيد من حديد، وأخذوا يسيرونه حسب مصالحهم التي تخالف مصالح الجزائريين في أغلب الأحيان[1].

بعدما أحكم الاستعمار الفرنسي سيطرته على الشمال الجزائري و بعض واحات ومدن الصحراء، انتقل مباشرة في تطبيق إستراتيجيته الاقتصادية لإستغلال وتحويل خيرات الجزائر نحو فرنسا.

وتتمثل هذه الإستراتيجية في ربط المناطق الإقتصادية للجزائر(المناجم، والمزارع وآبار البترول والغاز) بأهم الموانئ الرئيسية القريبة منها، مثل عنابة، سكيكدة، بجاية والقل في عمالة قسنطينة، وموانئ الجزائر والتنس التابعة لعمالة الوسط، وموانئ الغزوات وهران، مستغانم في عمالة الغرب، وذلك بإنشاء شبكة من السكة الحديدية، التي صمّمت لأغراض عسكرية واستعمارية تمتد عبر الخط الرئيسي العرضي الذي يربط تونس بالمغرب عن طريق الجزائر وتتفرّع منه خطوط نحو الموانئ والصحراء.[2]

ويعود تاريخ إنشاء أو برنامج للسكك الحديدية سنة 1857م، وابتدئ العمل بخط الجزائر والبليدة عام 1862م، وبين الجزائر ووهران 1877م وكذلك بين سكيكدة وقسنطينة وكانت بالجزائر خمس شركات تملك الخطوط الحديدية وهي: شركة باريس وليون والبحر المتوسط، وشركة الشرق الجزائري، شركة الغرب الجزائري، وشركة بونة وقالمة والشركة الفرنسية الجزائرية، وبعد نيل الجزائر استقلالها المالي سنة 1900م، أصبحت تشتري الخطوط الحديدية من الشركات المختلفة الخمسة الأولى. ما عدا خط وهران الذي تديره شركة باريس وليون والبحر المتوسط ويشرف على الإدارتين مجلس أعلى للسكك الحديدية[3].

ويبلغ طول سكك الحديد ذات المنفعة العامة 4373كلم، ويضاف إليها 440 كلم من السكك ذات المنفعة المحلية و28 كلم من السكك الصناعية وبالتالي يكون طول السكك عمومًا نحو 5000 كلم.

---

[1] بن عمر، أحمد. **الحالة الاقتصادية في الجزائر**. جريدة المنار:ع 4؛ 21ماي1951 ؛ س 1؛الجزائر:دار البصائر للنشر والتوزيع،2007.ص4.

[2] عميراوي، احميدة.**آثار السياسة الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري**. المرجع السابق. ص 68.

[3] المدني، توفيق. **كتاب الجزائر**. المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984. ص 396-397.

[4] المرجع نفسه.ص397.

ومن أهم الخطوط الحديدية التي تبين أهداف الإستراتيجية الاستعمارية هي:

-خط عنابة- تبسة، والذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس ويربط مناجم الونزة وبوخضرة لإستخراج خام الحديد والفوسفات والتوجه بهما إلى ميناء عنابة للتصدير.

- خط سكيكدة- توقرت، الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة الخروب بالقرب من قسنطينة وهو يربط الواحات الصحراوية وآبار البترول بميناء سكيكدة.

- خط الجزائر-الجلفة يتصل بالخط الرئيسي عند مدينة البليدة ويتجه نحو الهضاب الوسطى.

- خط وهران -بشار-عين الصفراء أنشئ لنقل الفحم الحجري من مناجم القنادسة [1].

بالنظر إلى هذه الشبكة من الطرقات التي أنجزها المستعمر، يتبين أنه كان يهدف من ورائها إلى توفير المواد الأولية لمصانع فرنسا، كما كان يحاول إنشاء المزيد من المستوطنات، وهكذا جاء تطور شبكة الطرقات استجابة لاعتبارات مادية.

وإلى جانب هذه الطرق المعبدة والسكك الحديدية أنشأت سلطات الاحتلال الفرنسي شبكة للخطوط الهاتفية تربط بين مختلف المراكز الاستيطانية[2].

---

[1] عميراوي، احميدة. **آثار السياسة الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري**. المرجع السابق. ص 69.

[2] :بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**.ج 1، المرجع السابق. ص 168-169.

خلاصة

وفي الأخير يمكن أن نقسم الاستيطان الرسمي إلى مراحل المرحلة الأولى 1841-1860 والتي اقتصرت على المناطق الهادئة، 1860-1871 تميزت بالجمود النسبي، ومن 1871-1890 عادت إلى القوة، أمّا من 1890-1914 فقد تميزت بالبطء لكن بدون توقف إلاّ أن حدّة الاستيطان لم تتوقف إلاّ في حدود 1935–1936.

كما يتبين لنا من خلال التطورات التي أعقبت الاحتلال أن فرنسا كانت لها نوايا مبيتة يراد منها استغلال الجزائر واستيطانها بصفة دائمة، وقد تجلى ذلك في استمرارها لإحتلال الجزائر واغتصابها لأجود الأراضي تربة وأحسنها موقعا، ثم توزيعها لفائدة أشخاص تم استقدامهم من فرنسا وأوربا لغرض ربطهم بها. وهو الأمر الذي أدّى إلى تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والسكانية للجزائر، حيث شيدت في الجزائر مئات المراكز الاستيطانية لاستقبال وإيواء آلاف المهاجرين الأوربيين.

كما يبدو لنا أن مدّ شبكة الطرق والمواصلات واستباحة زرَاعة الكروم هي ذات أهميّة قصوى في الدفع بعجلة الاستيطان خطوات إلى الأمام بالنظر لما ستؤدي إليه من نتائج إستراتيجية جديدة على مستقبل الكولون الفرنسيين في الجزائر، أي أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر كان يتوقف بصورة حاسمة على استغلال الأراضي الفلاحية التي انتزعت من أصحابها ووزعت على الكولون المهاجرين.

تمهيد

"خضعت فرنسا وغيرها من دول أوربا إلى آلهة جديدة ،آلهة السوق من دون أن تغضب علنا الكنيسة ،فحسمت أمرها وتركت العنان لجيوشها ولمرتزقتها حرية نهب المجتمعات القريبة منها ،فكانت الجزائر أولى ضحاياهم فأزمة الحكم التي عصفت بنظام شارل العاشر وجدت متنفسها في الحملة المنتصرة ضد الجزائر التي بقت وطيلة قرون حصنا أسطوريا يؤرق الدولة الفرنسية على وجه التحديد، فموجة النهب وعمليات الغصب ونهم امتلاك أموال الغير كانت في كثير من جوانبها مخرجا اجتماعيا وسياسيا للضغط الإجتماعي في فرنسا ، فالجيش الفرنسي باشر بداية بإعلان الجزائر كلها مزرعة له."[1]

وبما أنه ليس من السهل اقتلاع الفلاح الجزائري من أرضه وتهجيره منها، فقد عهدت سلطات الإحتلال الفرنسي إلى مختلف الأساليب لإخراجه منها وتحويله إلى عامل مستأجر، وكما أدركت أن الإستيطان لا يمكنه أن يتحقق سوى عبر انتزاع ملكية الأرض ، فوجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيق هذا الهدف.

[1] الطيبي،محمد.المرجع السابق.ص.189.

المبحث الأول:الإجراءات القانونية ضد الأراضي الجزائرية

1-واقع القوانين الصادرة بين 1830-1863م

أ-فترة التردد ما بين 1830-1844م

سميت بفترة التردد لأن الفرنسيين كانوا مترددين حتى عام 1834 فيما إذا كان يجب التخلي عن الجزائر أو الإحتفاظ بها[1].

وقد كان مخطط مصادرة أراضي وأملاك الجزائريين مرتبطا بالقوانين التي تصدرها الإدارة الفرنسية بالإضافة إلى المراسيم والقرارات والأوامر، وجاء أول قرار في 08 سبتمبر 1830 وقعه الكونت "كلوزيل" بمدينة الجزائر والذي يحدد الأملاك العمومية. [2]والذي أجازت بموجبه الدولة الفرنسية ،للهيئات العسكرية ، بمصادرة أراضي موظفي السلطة التركية وأعيانها ، ومصادرة أراضي الوقف وذلك لما لها من أهمية، إذ توجهت إليها مباشرة للحد من المقاومة الجهادية التي تبنتها التنظيمات الطرقية، وتلاه صدور مرسوم في ديسمبر تخول بموجبه للمعمرين الوافدين الإستيلاء على أراضي الحبوس وضمها إلى مزارعهم ، ومرسوم 25 أكتوبر 1830 والذي أنهى تقريبا ، الأراضي الحبوسية ، التي كانت تسترزق منها فئات كثيرة من الفلاحين. [3]وبهذا تكون الإدارة الفرنسية قد تنكرت صراحة لمعاهدة 5 جويلية 1830 التي وقعتها مع داي الجزائر والتي نصت على احترام الأملاك وقد ورد في نصها أو أحد بنودها أن"ممارسة الدين المحمدي ستكون حرة، وحرية السكان من كل الطبقات ، وحرية دينهم ،وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم لن تكون محل تدخل". [4] وتلا ذلك قرار 10 جوان 1831 الخاص بأملاك الداي، والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد وكان ذلك بأمر من وزير الحربية في 27 ماي 1831 [5].

---

[1] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر.** ج1.،المرجع السابق.ص 303.

[2] عميراوي، احميدة.وآخرون. **آثار السياسة الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، مرجع سابق.ص81.

[3] الطيبي،محمد.المرجع السابق.ص.191-192.

[4] سعد الله،أبو القاسم.**الحركة الوطنية الجزائرية**.ج1 .الجزائر:عالم المعرفة.2009.ص.28.

[5] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر.** ج1. المرجع السابق.ص 305.

وفي 28 ماي 1832 جاء قرار بوضع سجلات تقيد فيها طبقا لأحكام القانون الفرنسي كل الرهون العقارية والبيوع العقارية والإيجارات التي تفوق مدتها تسع سنوات ، على مستوى كتابات ضبط ،الجزائر ووهران وعنابة [1].

وتبعه قرار مارس 1833 الذي أمر كل المالكين والمجموعات الدينية ، بأن يسلموا سندات ملكيتهم إلى الإدارة والأملاك العقارية في أجل محدد، ونتج عنه مصادرة أملاك البايلك ، كما تم ترحيل أكثر من 5232 أسرة من الريف [2].

ولم يمر وقت طويل حتى صدر سنة 1834 قرار من الحكومة الفرنسية ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا ، بناء على توصيات "اللجنة الإفريقية"*وهكذا هيأ هذا المرسوم لعملية اغتصاب الأراضي كما ظل الجهاز التشريعي الفرنسي يصدر القوانين تلو الأخرى .وبهذا تكون فرنسا قد أكدت بقاءها في الجزائر ودمجها في فرنسا ، وفي 1840 عينت فرنسا أحد جنرالاتها المعروف بنظرية الأرض المحروقة حاكما على الجزائر ، الذي كان يدعوا إلى حرق كل المحاصيل الزراعية للمواطنين [3]. وتلاه إصدار قرار النظام العام للمصادرة في 01 ديسمبر 1840 وقعه الكونت فالي بمدينة الجزائر وقرار 27 جانفي 1841 الخاص بتصريح الإدارة بالمصادرة [4].

ب- التنظيم الأول بموجب أمري 1 أكتوبر 1844م و21 جويلية 1846م

أمام حالة التذبذب التي مرت بها الإدارة الإستعمارية في الفترة الأولى، أنشأت لجنة في سنة 1842 لدراسة وضعية العقار في الجزائر وإعداد نص منظم له بهدف استقرار المعاملات وتعميم سندات الملكية للمالكين مهما كانت أصول ملكيتهم ، وكذا زيادة أملاك الدولة حتى يتسنى توفير الأراضي للمعمرين [5].

---

[1] فارح، رشيد.**المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري** (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962).الجزائر:منشورات وزارة المجاهدين،2007.ص.96.

[2] طاعة، سعد.المرجع السابق.ص7.

*الجنة الإفريقية:تكونت في فرنسا وجاءت غلى الجزائر في 28 أوت 1833 وعادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر 1833 لتقرر فيما إذا يمكن الإحتفاظ بالجزائر أو الإجلاء عنها، بعد أن زار أعضاؤها العاصمة، وهران، أرزيو، بجاية، عنابة.

ينظر بن داهة، عدة. ج1.المرجع السابق.ص 303.

[3] هشماوي، مصطفى.**جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**. الجزائر: دار هومة ،(ب س).ص.14.

[4] بن داهة، عدة. ج1.المرجع السابق.ص.306.

[5] فارح، رشيد.المرجع السابق.ص.98.

وقد جاء هذا القانون في أكتوبر 1844 وهو قانون خاص بالأوقاف والعقارات ، وجاء فيه أن الأراضي غير المزروعة أو التي لم تثبت ملكيتها بعقد صريح، ولم تسجل في المصالح العقارية الفرنسية، تصبح تابعة لأملاك الدولة ، كما تم رفض الأملاك المسجلة قبل الاحتلال. والأشخاص الذين لا يتبعون هذه التعليمات تعتبر أراضيهم مهملة وبدون مالك ومن حق الدولة الاستيلاء عليها، ويعتبر هذا تعجيزا للجزائريين الذين كانوا يجهلون طرق التعامل مع القوانين الفرنسية، كما أنهم لا يملكون العقود التي يستطيعون بها تسجيل أراضيهم [1].

بالنسبة للأوقاف ؛أبقت على نظام الأوقاف لا سيما عدم القابلية للتصرف في أملاك الأوقاف بين الجزائريين، وسهلت بيعها للمعمرين، كما تحايلت الإدارة الفرنسية وأجرت الأوقاف بعقود طويلة الآجال مداها تسعة وتسعون عاما [2].

كما نص هذا القانون على مبدأ أن القانون الفرنسي هو الذي يحكم المعاملات بين الأوربيين والأهالي في المادة العقارية ، أي استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية ، وتضمن ا الأمر أيضا عدة إجراءات بشكل مباشر أو غير مباشر تهدف إلى زيادة أملاك الدولة وبالتالي توفير أراضي للمعمرين [3].

قانون 21 جويلية 1846 جاء من أجل القيام بإحصاء عام لسندات الملكية العقارية الريفية في الجزائر، حسب المناطق التي تحدد من قبل وزير الحربية [4]وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة ، أي أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها [4].

ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة ، وبتطبيق هذا القرار تم انتزاع 168,000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها، جزء منها 95,000 هكتار عاد لقطاع الدولة و 37,000 هكتار كان لصالح المعمرين الأوربيين. [5]

كذلك مصادرة الأراضي العرشية التي غاب عنها أصحابها مهما كانت السباب أي اشتراكهم في المقاومة، وقد أعطى القانون لأصحاب هذه الأرض العرشية حق استرجاعها إذا عادوا إليها، وطلبوا العفو

---

[1] سعد الله،أبو القاسم.الحركة الوطنية الجزائرية.ج1 . المرجع السابق. ص.28.

[2] مياسي، إبراهيم.**مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962** .الجزائر: دار هومة .2007 .ص.123.

[3] فارح، رشيد.المرجع السابق.ص.100.

[4] نفسه.ص103.

[5] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر.** ج1.المرجع السابق.ص317-318.

من الحاكم العسكري الذي تقع الأرض المعنية في مجال حكمه [1].

ج-قانون 16 جوان 1851: وينص هذا القانون على تأكيده أن الملكية حق مصون للجميع،بدون تمييز للملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم، كما ينص على أن حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون العشائر، هذه الحقوق معترف بها قطعا على ماهي عليه أثناء حرب الإحتلال أو بعد إنتهائها...ولكن لم تمض بضع سنوات على صدور هذا القانون،حتى اتخذ قرار تعسفي بحصر الأراضي وتحديدها وذلك من أجل تلبية متطلبات التوسع في استعمار البلاد[2].

كما نص هذا القانون ايضا على أن تحويل الملكيات بين الأهالي يبقى خاضعا للشريعة الإسلامية وفي احالات الأخرى يخضع للقانون المدني الفرنسي،اي أنه إذا تمت المعاملات العقارية بين المعمرين فيما بينهم أو بين المعمرين والهالي فإنها تخضع للقانون الفرنسي، أما معاملات الأهالي فيما بينهم فإنها تبقى تحت حكم الشرع الإسلامي [3].

وبحكم ما هو متعارف عليه عند الأوربيين آنذاك أن أملاك المغلوب تصير بيد الغالب لهذا تصرفت سلطة الإحتلال بهذه الملكيات بإقامة مشاريع لصالح المعمرين[4].

كما اكد هذا القانون أن القبائل لا تملك أراضي العرش ولكنها تملك حق استغلالها وأنه يمكن أن تنزع عنهم الأراضي الزائدة، والجدول الموالي يبين هذه الوضعية في سنة 1851 [5].

مسلمون	أوربيون	مراكز وضيعات منشأة	عدد التنازلات	مساحة التنازلات
2,200,000	66,050	150	7446	103,654هكتار

---

[1] سعد الله،أبو القاسم.**الحركة الوطنية الجزائرية**.ج1 . المرجع السابق. ص29.

[2]: L'acheraf Mostafa,**L'algérie,nation et société**,2ème edition ;S.N.E.d'alger.1978.p16.

[3] فارح، رشيد.المرجع السابق.ص108.

[4] عميراوي،احميدة.**قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**.الجزائر: دار الهدى، 2005.ص114.

[5] قداش، محفوظ.**جزائر الجزائريين؛تاريخ الجزائر(1830-1954)**.تر:محمد المعراجي.الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،2006.ص154.

2-إصدار القرار المشيخي-سيناتيس كونسيلت 22 أفريل 1863م.

عقد مجلس الشيوخ الفرنسين في 9 مارس 1863، جلسة لمناقشة مشروع القانون الإمبراطوري الذي وضعه الجنرال "آلار""ALLARD"، وقد جاء في شرح الأسباب الداعية لتقديم هذا المشروع، أن العرب بعدما آلت أراضيهم إلى الدولة نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية، استعاد البعض منهم تلك الأراضي بالشراء من الأربيين، وأخذ البعض الآخر منهم يبذلون كل ما في وسعهم لشراء الأراضي التي انتزعت من عشيرتهم، أما الذين لم تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للشراء، فقد طلبوا من الأوربيين أن يسمحوا لهم بالبقاء في أراضيهم كمزارعين [1] .

وبالتالي جاء قانون 1863م بسياسة تفريق وتشتيت المجتمع الجزائري الموحد البيئة والهيكل الإجتماعي، في إطار القبيلة والعرش، وبتطبيق هذا القانون في الجزائر تمكن الإستعمار من توزيع ملكية القبيلة، المجتمعة، المشتركة إلى ملكية فردية، يستطيعون الإستيلاء عليها قطعة قطعة تحت ستار القانون، ومن ثم تفكيك الروابط العريقة التي تربط الفرد الجزائري بالجماعة. [2](ينظر الملحق رقم 3) وكان هذا الأمر واضحا من رسالة نابليون إلى بيليسييه والتي جاء فيها أنه بعد أن تخرج الأرض من الملكية الجماعية يصبح الأهالي كأفراد قادرين على التصرف فيها حسب رغباتهم.

وبذلك تنشأ بينهم وبين الكولون المبادلات والصفقات، وهذا يعني أن للجزائريين الفلاحة ويقومون بالزراعة لمهارتهم فيها، كما يربون الخيول والمواشي أما الأوربيون فمهمتهم العمل على تطوير المناجم والغابات... وجلب الصناعات التي هي ضرورية للتقدم الزراعي، وبهذه الرسالة يموه للجزائريين ان الجزائر ليست مستعمرة كبقية المستعمرات وإنما هي مملكة عربية يتقاسم فيها الأهالي والكولون حق الحماية والرعاية من جانب نابليون [3]. كما تضمنت الرسالة أيضا العبارات التالية:"يبدو لي ضروريا من أجل راحة وازدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيدي متملكيها" [4]. لكن يبدو أن هذا النص جاء لفرض ثلاثة أمور وهي: تحديد أراضي القبائل ثم توزيع هذه الأراضي المحددة إلى دوائر والعملية الثالثة هي تقسيم كل دوار إلى ملكيات فردية[5].

---

(1) L'acheraf, Mostafa.op.cit.pp.16-17.

(2) الزبير،سيف الإسلام.**سجل تاريخ الإستعمار في الجزائر**.الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة،1988.ص16.

(3) سعد الله،أبو القاسم.**الحركة الوطنية الجزائرية**.ج1 . المرجع السابق. ص34.

(4) بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**. ج1.مرجع سابق.ص338.

(5) الهواري، عدي. **الإستعمار الفرنسي في الجزائر ،سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي (1830-1960)**. تر:جوزيف عبد الله.ط1، بيروت: دار الحداثة. 1983 .ص64.

وهذا هو الهدف الأساسي من هذا القانون، وهو احلال الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية وهذا ما يلزمه البدأ بتحديد الأراضي وتفتيت القبائل، وكما صرح مقرر نص القانون إلى مجلس الأعيان بقوله:"إن الغرض الأساسي لقرار مجلس الأعيان هو تكوين الملكية الفردية" [1].ويعتبر هذا أمرا مبالغا فيه، بالنظر إلى الأوضاع التي كانت عليها الملكية الجزائرية سالفا؛ حيث كانت أراضي مشتركة للزراعة، وأراض مشتركة للرعي وأراضي ملك، وتم بموجب هذا القانون تحويل ما يقارب 800,000 هكتار من الأراضي العرشية إلى ملكية خاصة[2]. وتضمن قرار مجلس الشيوخ سبعة مواد وأهمها الأول والثاني

المادة الأولى: يعلن أن قبائل الجزائر مالكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كانت صفة التمتع، وكل العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة والأهالي بالنسبة لملكية الأرض هي مؤكدة وتبقى على تلك الصفة .

وتنص المادة الثانية: أنه سيتم بصفة إدارية وفي أقرب الآجال:- تحديد مناطق القبائل وتوزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي أراضي الفلاحة الأخرى. كذا تأسيس الملكية الفردية بين اعضاء هذه الدواوير في كل مكان يكون فيه هذا الإجراء ممكنا ومناسبا[3].

وبالنظر إلى هاتين المادتين يراودنا التساؤل لماذا لم يتم الإقرار بتأسيس الملكية الفردية مباشرة دون المرور على مرحلة الملكية الجماعية للدواوير، على اعتبار ان الهدف من قرار مجلس الأعيان هو تأسيس الملكية الفردية ؟

يمكن رد ذلك إلى تحفظات مكاتب العرب التي كانت لاتحبذ تأسيس الملكية الفردية لتخوفها من انفراد الأهالي بملكياتهم الفردية وبالتالي التضييق من توسع الإستيطان، كما أن المادة السادسة من قرار مجلس الأعيان، أوضحت أن الأراضي الجماعية ملك للدواوير غير قابلة للتصرف فيها لغاية تأسيس الملكية الفردية مما يعني انه لا يمكن بيعها أو رهنها من طرف أيا كان [4].

قبل تقسيم أراضي القبائل إلى دواوير كانت تسبقه عملية جمع المعلومات عن موارد العرش وماضيه وكيفية السيطرة عليه وعلاقته مع الفرنسيين، ويقسم العرش الواحد بعدها حسب حجمه إلى عدة دواوير،

---

[1] الهواري، عدي. المرجع السابق .ص65.

[2] أجيرون، شارل روبير .**الجزائريون المسلمون وفرنسا**.ج1،تر:حاج مسعود. الجزائر:دار الرائد للكتاب ،2007.ص143.

[3] قداش، محفوظ.المرجع السابق.ص164-165.

[4] فارح، رشيد.المرجع السابق.ص112.

قد تكون ثلاثة أو أكثر، بغرض المراقبة والسيطرة على العرش كله بعد تفتيته، وقطع الجذور التي تتحكم في الإنتماء الحضاري والعرقي[1].

وتطبيقا لهذا القانون شهدت 372 قبيلة في آخر سنة 1870 م-باعتباره التاريخ الذي علق فيه العمل بمقتضى القرار المشيخي- تحديدا لأراضيها فكانت النتيجة أن أقرت السلطات الإستعمارية ما قيمته 1,186,492 هكتار ، على أنها أملاك تابعة للبلديات ومصنفة ضمن أراضي العرش و 2,840,591 هكتار ضمن أراضي الملك[2].

ونظرا للحنكة القانونية التي تتمتع بها فرنسا، وما طبقت من قوانين على التشريعات العقارية حتى تملك حق الدفاع عنها امام الرأي العام، فما كان عليها إلا أن تفرض في قرارها المشيخي على الجزائريين أن يكونوا رعايا فرنسيين، وإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية تعطى له بشرط أن يتخلى على الدين الإسلامي، ورغم كل الإغراءات التي قدمها الفرنسيون، إلا أنه حتى سنة 1910، لم يتجنس إلا 1725 جزائري وحسب الإحصائيات كلهم من الطبقات المنحطة في المجتمع الجزائري [3].وهكذا وخلافا لقانون 16 جوان 1851 فإن القرار المشيخي 1863 قد مكن الأوربيين من اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية،وذلك عندما سمح بشراء أراضي الملك الجماعية كما أنه لم يمنع سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي جديدة"للصالح العام" كإنشاء المدن القرى أوالضيغات، كما منحها أيضا قوة النفوذ أو الهيمنة [4]. ومهما كان الأمر فإن مرسوم 1863 قد توقف العمل به سنة 1870، وصدرت بدله قوانين أخرى أكثر عنفا لاغتصاب الأرض[5].

3_قانون وارني" Wornier" 1873

قدم وارني"Wornier"* تقرير إلى الجمعية العامة والتي يعمل ممثلا عن الجزائر فيها، وبناء على هذا التقرير تم التصويت على قانون 26 جويلية 1873 والمتضمن أساسا القضاء على الملكية الجماعية للقبائل

---

[1] سعد الله،أبو القاسم.**الحركة الوطنية الجزائرية**.ج1 . المرجع السابق. ص36-37.

[2] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**. ج1.،المرجع السابق.ص340.

[3] هشماوي، مصطفى.المرجع السابق.ص15.

[4] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**. ج1.مرجع سابق.ص343.

[5] سعد الله،أبو القاسم.**الحركة الوطنية الجزائرية**.ج1 . المرجع السابق. ص42.

*" warnier"نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة. ينظر بن داهة، عدة. ج1.المرجع السابق.ص 362.

والأعراش، ويعتبر هذا القانون مكمّلا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين[1].

كما زاد هذا القانون الوضع لبسا مع ادعائه أنه يوضح الحالة السابقة لملكبة الأهالي، والحقيقة أنه لا يفرق بين ملكية المسلمين الجزائريين وملكية الفرنسيين، وهكذا أصبح الكل خاضعا للقانون الفرنسي [2].رغم أن قانون وارني أو كما يسمى بقانون المعمرين، جاء ليتجاوز العراقيل التي نتجت عن مجلس الشيوخ من جهة وكرد على الجهاد القبلي الطرقي من جهة أخرى، يقول وارني في هذا الصدد:"إننا نفرق بين الحالة الشخصية والحالة المدنية لمسلمي الجزائر، إننا نحترم كل ما يتعلق بمسائل حرية التفكير والدين والحياة الخاصة للعائلة، لكننا نعتبر من واجبنا الإعتناء بالحالة المادية وخاصة بما يتعلق بالمصالح العقارية التي يجب إخضاعها إلى التشريع الفرنسي وإلى المبادئ العامة للقانون العام الذي يرفرف فوقه العلم الفرنسي"[3].

وهذا ما سينتج عنه الصراع وإحداث الفتنة العقارية بين القبائل والعشائر والأفراد، التي تنتهي في بعض الحيان بالتقاتل، حيث أعلن هذا القانون صراحة على انقلاب عميق في تقاليد الملكية العقارية في الجزائر، وان هذه الملكيات وآليات حيازتها مهما كانت صفة صاحبها يجب ان تخضع للقانون الفرنسي، وعليه فإن كل العقود والإجراءات القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية تصبح بموجب هذا القانون لاغية [4].

وقد حلل وارني أهداف القانون إلى أهداف استيطانية، أهلية وفرنسية، ففي رأيه أن مصلحة فرنسا السياسية والإدارية، تكمن في عدم نسيان أن الإستيطان في حاجة كذلك إلى الأرض[5].

وهذا استنادا إلى التقرير الذي قدمته لجنته، والذي ينتهي إلى وجود ما لا يقل عن 3 أو 4 ملايين من الهكتارات الشاغرة،لا تعود إلى أي أحد، وأنه يمكن القضاء على هذه الظاهرة، بفتح الباب أمام المستوطنين للولوج إلى هذه الأراضي الشاغرة[6].

---

[1] الهواري، عدي.المرجع السابق.ص66.

[2] الطيبي،محمد.المرجع السابق.ص194-195.

[3] نفسه.ص195.

[4] الطيبي،محمد.المرجع السابق.ص195.

[5] عباد، صالح.**الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.(ب. ت).ص113.

[6] عباد، صالح.المرجع السابق.ص113-114.

وهكذا حصل الأوربيون في الجزائر، على الملكيات بشروط كلها لصالحهم، وهذه الطريقة للحصول على الأملاك،لا يسمح بها قانوننا الإسلامي، لذلك كان الباعة والمالكون الجدد دائما في خصومات، وبهذا تضيع حقوق المالكين،خاصة وأن معظم عقود البيع كانت تتم بواسطة تحايل السماسرة اليهود[1].

ولكن وارني يقول غير ذلك أي أن هذا القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا، لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض، بزعمه"أن رأي الإسلام في الملكية ما هو إلا مجموعة من الآراء والإعتقادات والوصايا الفردية تختلف حسب الأزمنة والأمكنة"لهذا فإن القانون يمنح الجزائريين دعما قانونيا مستقرا لملكيتهم، ويطور العلاقات الإجتماعية بينهم، كما يسمح للفرد أن ينفصل عن قبيلته ليؤمن استقلاله.[2].

والحقيقة أنه كان يهدف إلى القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية، التي تجعلها الروابط القوية بين أفرادها،مستعدة للإنتفاضة في كل وقت.

وبالتالي منح وارنيي مكانة هامة للإستعمار الحر، ووضع حدّا نهائيا،لأولوية السلطة العسكرية لصالح الكولون المدنيين، ففيما بين 1871-1880م،فقدت الأراضي الزراعية بنيتها التقليدية ،كما لجأ إليه الفرنسيون كحل ثان من أجل القضاء على ثورات الفلاحين وإخمادها.كسلاح قانوني يدعم عمليات اغتصاب الأراضي من الفلاحين خاصة وأنه يأمر بأن تضم إلى أملاك الدولة مجموع الأراضي الخالية من العمران.والتي يتعذر على اصحابها تقديم سندات تثبت ملكيتهم لها قبل جويلية 1830م [3].

ومن الناحية الشكلية كان هذا القانون خادعا، ويوضح عزم فرنسا على تحديد ملكيات الجزائريين.مما أعطى انطباعا اوليا بحدوث تغيير في السياسة الفرنسية، خاصة وأن الوعي لدى الجزائريين،لم يكن في مستوى فهم أبعاد السياسة الفرنسية [4].

كمل تسمح هذه القوانين بحيازة ما قدره 400,000 هكتار، والمهم عندهم أن هذه القوانين الخاصة بالملكيات، ليست كالتي متعارف عليها، لدى المحكمة الجزائرية، وبالتالي تسلم أراضي الأهالي إلى الفرنسيين، بحجة حماية الأرض، أو تحت ذريعة حماية الأرض وما إن حلت سنة 1919م بعد تطبيق قانون 1873م وما لحقه من قوانين أخرى، حتى خسر الجزائريون 7مليون ونصف هكتار [5].

---

[1] خوجة،حمدان.المرجع السابق.ص295.

[2] عباد، صالح.المرجع السابق.ص114.

[3] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**.ج1.المرجع سابق.ص368.

[4] بن خرف، الله الطاهر. المرجع السابق.ص150.

[5]: Stora ,Benjamin.**Algérie histoir contemporaine1830-1988** Alger:edition casbah,2004.p.30-31.

وبالتالي فإن هذهالقوانين ، قد منحت الوسيلة القانونية للأوربيين، بشراء الأراضي التي تمتلكها القبائل بشكل جماعي، فهذه الراضي المجزأة بين صغار الفلاحين، ستجد طريقها إلى البيع سهلا، خلافا لما كانت عليه تحت نظام الملكية الجماعية الذي كان فيه الطريق مسدودا أمام كل من البائع والمبتاع[1].

[1] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**.ج1.المرجع السابق.ص369.

* ألكسي طوكفيل،هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ومنظّر سياسي،ورجل سياسة معروف،ولد سنة1805 وتوفي سنة 1859.ينظر: دوطوكفيل،ألكسي.**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**.تر:صحراوي ابراهيم،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008.ص7.

المبحث الثاني: نتائج الإجراءات القانونية

1-فرنسة الأراضي

يتضح لنا من خلال القوانين السابقة، والقرارات التي أصدرتها الإدارة الإستعمارية أنها كانت مهتمة أشد الإهتمام بفرنسة الأراضي الجزائرية وذلك في إطار الخطة الاستيطانية الشاملة.

وكما يقول ألكسي طوكفيل*"الوقت الذي يكون فيه السكان الأهالي في حاجة إلى وصاية هو خصوصا الوقت الذي يصلون فيه إلى الإختلاط بالأوربيين المدنيين، ويجدون أنفسهم كليا أو جزئيا خاضعين لموظفينا ولقوانيننا... قواعد الإدارة والعدالة نفسها التي تبدو للأوربيين ضمانة حرية وملكية، تبدوا للبربري اضطهادا غير مسموح به... الأشكال التي نسميها نحن واقية يسميها هو استبدادية" [1]ومن خلال قوله نرى أنه لتلبية رغبة الأعداد الهائلة من المستوطنين في الحصول على الأراضي الزراعية، قامت الإدارة الإستعمارية بفرض قوانين، الهدف منها هو بيع الأراضي الجزائرية لتكوين ملكية عقارية يستفيد بها المعمرون.

فمنذ بداية الإحتلال إلى غاية سنة 1954، بقي السكان الجزائريون بنسبة 78% يتعاملون مع الأرض كمصدر أساسي لرزقهم ، وإذا ما قارننا ملكيتهم العقارية بالتي كانت في حوزة الأوربيين، للاحظنا تطورها في اتجاه متناقض للذي عرفته الملكية الأوربية، كما أن الأراضي التي بأيدي الجزائريين كانت دائما محل تراجع

بفعل القوانين العقارية ، التي تراعي أساسا مصلحة المستوطنين، بدءا من قانون سيناتيس كونسيلت 1863 وانتهاء بقانون 1926، مرورا بقوانين 1873،1877،1897 الرامية كلها إلى فرنسة الأراضي [2].

ويمكن تصنيف الأراضي المفرنسة على أنها جميع الأراضي الحائزة على سندات وفق مرسوم 1846، وكذالك الأراضي الواقعة في الأماكن التي أعفتها المادة 01 من هذا المرسوم من إجراءات التحقيق التي تأمر بها، وكذا الأراضي الحائزة على سندات مسلمة بمقتضى إجراءات التجميع، أو تنفيذا للعمليات التي

---

[1]: دوطوكفيل،ألكسي.**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**.تر:صحراوي ابراهيم،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008.المرجع السابق.ص130-131.

[2]زوزو،عبد الحميد.**محطات في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار هومة ،2004.ص322.

افترضها القرار المشيخي لسنة 1863م واعتبرت هذه الأراضي مفرنسة ابتداء من اليوم الذي صدر فيه قرار تنفيذ قانون 1873 [1].(ينظر الملحق رقم 4)

ويدخل أيضا ضمن الأراضي المفرنسة جميع الملكيات التي تحصلت على سندات بعد إجراءات التوحيد التي جاء بها قانون 1897، وكذلك الأراضي التي كانت موضوع إجراء التجميع أوالتجزئة التي أعدها قانون 1873، واعتبرت كذلك أراضي مفرنسة جميع الملكيات الحائزة على سندات وعقود إدارية ،أو هي موثقة ،وهذا ابتداء من الشروع في تطبيق قانون 1873، إلاّ إذا كان العقد مسجلاّ قبل صدور هذا القانون ،كما مسّ إجراء الفرنسة الأراضي التي ثبتت ملكياتها عن طريق حكم صادر عن المحاكم الفرنسية [2].

إذن كان السلاح الأول المستعمل في المعركة القانونية يتمثل في" فرنسة الأراضي"إذ أن القانون يرمي إلى تكريس أولوية الإعتبار للتشريع الفرنسي عند تنازع المشروعية في انتظار التوصل إلى سيادة لامنازع فيها، وفعلا كان قانون 1873 يهدف إلى تطبيق القوانين الفرنسية على جميع المبادلات العقارية المبرمة، ليس فقط بين أشخاص ينتمون إلى تشريع مختلف بل حتى تلك التي تبرم بين المسلمين أنفسهم[3].

وفي نفس الصدد يقول أجيرون اقترحت تدابير المادة رقم 07 من المشروع الحكومي الإبقاء على التشريع الإسلامي المتعلق بالميراث، والغريب في الأمر أنه لم يسجل أي اعتراض في الموضوع، وغاب عن نظر اللجنة التفطن بأن تلك النقطة هي نقطة الوهن التي تؤدي إلى فشل سياسة الفرنسة[4].

أما باقي الأراضي غير المفرنسة ، فهي تخضع للقانون المزدوج، الذي أقرته المادة 16 من قانون 1851، فيما بين الأوربيين أو بين جزائريين وأوربيين، أما بين المسلمين بعضهم لبعض فيطبق القانون الإسلامي [5].

2- هدم البنية الإجتماعية والإقتصادية للشعب الجزائري

تم تفكيك وتدمير النى التحتية والهياكل الجماعية للمجتمع الجزائري، فتجزأت، وتفتت الأرض بعدما كانت ملكية جماعية، فانقسم معها السكان إلى دوائر ودشائر وقرى، فتم تفجير العائلات من الداخل عن طريق

---

[1] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**.ج1.المرجع السابق.ص385.

[2] نفسه.ص386.

[3] أجيرون، شارل روبير.المرجع السابق.ص151-152.

[4] نفسه.ص153.

[5] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**.ج1.المرجع السابق.ص387.

النفي والهجرة الإضطرارية أو الإجبارية[1].

إضافة كما ذكر صالح العنتري المجاعات والقحط الذي ترك آثارا سيئة على سكان قسنطينة، ومن أهم هذه الآثار التي خلفتها انتشار الأوبئة الفتاكة بينهم كالكوليرا والتيفيس وغيرها، وضياع الثروات المدّخرة، وبيع العقارات والأراضي تحت الضغوط المختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون التي تراكمت عليهم من الضرائب العقارية غير المدفوعة، وفوائد القروض الربوية التي كانوا يلجأون إلى أخذها من البنوك والمرابين اليهود وغيرهم[2] .

إذ اتخذت سلطات الآحتلال من سياسة السلب والنهب والتفقير أداة دائمة بين يديها لإرهاق الشعب، والحط من شأنه والنزول به إلى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقافته التي حمته من هذا المصير المؤلم، ومع ذلك فقد عانى الكثير في هذا المجال، لقد أعطت فرنسا نموذجا لما سيكون عليه مصير البلادفي السياسة التي اتبعتها في مدينة الجزائر، وفي المنطقة المجاورة لها في السنوات الأولى من الاحتلال قبل أن تتمكن من مدّ نفوذها نحو الداخل، لقد أطلقت يدها منذ البداية في ممتلكات الناس بالمصادرة والحجز والاستحواذ بالطرق المختلفة الأخرى ، بالرغم مما جاء في معاهدة الإستسلام التي تنص على حماية ممتلكات الناس وأموالهم[3].

كما بحثت سلطات الإحتلال عن أحسن السبل التي تفك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين ومن هنا نجدها توجه ضغطها صوب المجتمع الريفي، عن طريق سن قوانين عقارية تكسبها شرعية في انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها، وهكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل، كما ساهمت في تعطيل أو توقيف مسار الحركات العصيانية للقبائل وتمرداتها ضدّ الاحتلال[4].

ومن نتائج الاستيطان الاستعماري الاستحواذ على خمسي الأراضي من الفلاحين الجزائريين، أصبح عدد كبير من الفلاحين المالكين للأراضي مجردين،يتقاضون أجورا ضعيفة، وقد أثبت البحث الذي أجري سنة

---

[1] دهاش، الصادق.**الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن19.** (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962).الجزائر:منشورات وزارة المجاهدين،2007.ص.121.

[2] العنتري، صالح .**مجاعات قسنطينة**.تح: رابح بونار، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1974.ص15.

[3] قنان، جمال.**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**.الجزائر:منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،1994.ص117.

[4] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر**.ج2. المرجع السابق.ص27،28.

1948 أن 60% من العائلات الفلاحية في حالة فقر مدقع، كما أن الإدارة الاستعمارية تخلت عن مشروع التنمية الإجتماعية الإقتصادية التي كانت تنوي القام بها [1].

ووجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي 1863 الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة، وأفقدها شخصيتها، وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي ومن التراث الحضاري الجزائري العريق[2].

كما أدت السياسة الاقتصادية الاستعمارية، إلى هجرة عدد كبير من المواطنين الذين لم يتمكنوا من التكيف مع الوضع الجديد، أو الذين رفضوا هذه السياسة وغير قادرين على مقاومتها، وأدت كذلك هذه السياسة إلى اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية، التي كانت تساعد الفلاحين حين يكون المحصول سيئا، وعلى سبيل المثال نتيجة لتملك الإدارة الاستعمارية لأرض الحبوس تم إلغاء الزوايا بصفتها مؤسسات تقليدية، كانت تساعد الفلاحين، وتقدم لهم الإعانات لتحتفظ بسلطتها ولتستفيد أيضا من الوضع الإقتصادي القائم[3].

وقد تدهور الوضع الإقتصادي في بعض نواحي البلاد، وخاصة في الشرق القسنطينيوذلك فيما بين 1887-1888م حيث عرفت المنطقة اجتياحا ضخما للجراد، وقدرت خسائرها إجماليا بـــ 39 مليون فرنك، وهذا ما سينتج عنه تدهور اجتماعي أيضا[4].

ومع كل هذه الضغوطات الاستعمارية ، إلاّ أن الجزائريين تعاملوا مع مسألة العقار بكل واقعية ومسؤولية، فقد قاوموا عملية مصادرة الأراضي بكل الوسائل منها؛العرائض التي رفعت إحداها من بعض سكان الجزائر يشتكون فيها من قوانين التمليك الجائرة، فصرحوا بأنهم لم يحصلوا من هذه القوانين على أي نتائج [5].

---

[1] محياوي، رحيم. المرجع السابق.ص48.

[2] بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر.** ج2.،المرجع السابق.ص31.

[3] بن خرف، الله الطاهر. المرجع السابق.ص.15.

[4] أجيرون، شارل روبير.المرجع السابق.ص692.

[5] دهاش، الصادق.المرجع السابق.ص122.

خلاصة

نخلص في الأخير إلى أن القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة عن الإدارة الاستعمارية قد ساهمت في بسط سلطتها على الحياة العقارية، بإخضاعها للقانون الفرنسي، ومن ثم تمكين الإدارة الاستعمارية والمستوطنين، من فك التلاحم الاجتماعي والملكية الجماعية بالاستيلاء على ملكية الأعراش وتجزئتها إلى ملكيات فردية، حتى تسهل عملية الاستحواذ عليها وتحت غطاء القانون.

كما تركت هذه السياسة آثارا سلبية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للأعراش، مما دفعها غلى رد فعل اختلفت مستويات قوته، وتنوعت وسائله باختلاف آثار السياسة العقارية الفرنسية على مختلف الأعراش.

خاتمة

استنادا إلى كل ما سبق ذكره، يمكن القول أن المجتمع الجزائري كان في العهد العثماني طبقيا احتلت فيه الأقلية التركية قمة الهرم ومثل الأهالي القاعدة، ولم تندمج طبقة الأتراك بالسكان فقد وصل الأمر لرفض المولودين من الجزائريات وهم الكراغلة،وكما عاشت الجزائر ظروفا صحية ومعاشية سيئة للغاية، والتي كان لها تأثير على النمو الديمغرافي للسكان والذي ساهم بدوره في تقهقر اقتصاد البلاد لغياب الرعاية الصحية .أما عن الوضع الإقتصادي فقد كانت تتحكم فيه عدّة عوامل أهمها أنه كان موجها بالدرجة الأولى لخدمة الدايات وتوفير مصدر دائم للخزينة دون مراعاة ظروف السكان ، ورغم أن المجتمع الجزائري كان فلاحيا إلاّ أنه لم توجد إشارة إلى إصلاحات أو مشاريع زراعية جدية .

وبالمقابل وفي هذه الفترة خاصة بعد **1789** م تعرضت فرنسا إلى حصار سياسي عسكري واقتصادي ضربته حولها الحكومات الملكية الرجعية التي رفضت انتشار مبادئ الثورة الفرنسية في أوربا، فأصبحت فرنسا تعيش أزمة اقتصادية خانقة وبالتالي سعت جاهدة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، وكما كانت السباقة قبل غيرها في إنشاء، مؤسسات تجارية بالجزائر وذلك بإنشائها شركة لا نش لاستثمار المرجان في القالة و عنابة، كما عانت كذلك من ازدياد عدد السكان،وهذا ما حفزها أكثر على احتلال الجزائر، واستغلال أراضيها للتفريج عن أزمتها الإقتصادية.

كما يتبين لنا من خلال التطورات التي أعقبت الاحتلال أن فرنسا كانت لها نوايا مبيتة يراد منها استغلال الجزائر واستيطانها بصفة دائمة، وقد تجلى ذلك في استمرارها لإحتلال الجزائر واغتصابها لأجود الأراضي تربة وأحسنها موقعا، ثم توزيعها لفائدة أشخاص تم استقدامهم من فرنسا وأوربا لغرض ربطهم بها. وهو الأمر الذي أدّى إلى تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والسكانية للجزائر، حيث شيدت في الجزائر مئات المراكز الاستيطانية لإستقبال وإيواء آلاف المهاجرين الأوربيين.

كما يبدو لنا أن مدّ شبكة الطرق والمواصلات وإستباحة زرَاعة الكروم هي ذات أهميّة قصوى في الدفع بعجلة الاستيطان خطوات إلى الأمام بالنظر لما ستؤدي إليه من نتائج إستراتيجية جديدة على مستقبل الكولون الفرنسيين في الجزائر، أي أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر كان يتوقف بصورة حاسمة على استغلال الأراضي الفلاحية التي انتزعت من أصحابها ووزعت على الكولون المهاجرين.

أما النتيجة الأخيرة فهي أن القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة عن الإدارة الاستعمارية قد ساهمت في بسط سلطتها على الحياة العقارية، بإخضاعها للقانون الفرنسي، ومن ثم تمكين الإدارة الاستعمارية والمستوطنين، من فك التلاحم الاجتماعي والملكية الجماعية بالاستيلاء على ملكية الأعراش وتجزئتها إلى

ملكيات فردية، حتى تسهل عملية الاستحواذ عليها وتحت غطاء القانون.إلاّ أنها أخفقت في محاولة دمج الجزائر وإلحاقها بفرنسا.رغم أن كل ما اتصل بالوجود الفرنسي في الجزائر من وضع سياسي وعسكري، ومن حياة اقتصادية واجتماعية ودينية إلاّ وأخضعته فرنسا لشرط الارتباط بالأرض الجزائرية والاستقرار فيها، دون مراعاة ولا اعتبار للمجتمع الجزائري.

كما تركت هذه السياسة آثارا سلبية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للشعب الجزائري، مما دفعها إلى رد فعل اختلفت مستويات قوته، وتنوعت وسائله باختلاف آثار السياسة العقارية الفرنسية على مختلف الأعراش.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

الكتب

1-أجيرون، شارل روبير.الجزائريون المسلمون وفرنسا.ج1 ،تر:حاج مسعود، الجزائر: دار الرائد للكتاب،2007.

2-البخاري، حمانة.فلسفة الثورة الجزائرية،،الجزائر: دار الغرب،2010.

3-بفايفر، سيمون. مذكرات جزائرية عشية الإحتلال،تر:أبو العيد دودو، الجزائر: دار هومة ،2009.

4-بن داهة، عدة . الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر،ج 2،الجزائر:طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،2008.

5-بن داهة، عدة . الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر،ج 2،الجزائر:طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،2008.

6-بوحوش، عمار.التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1997،،الجزائر: دار الغرب الإسلامي،1997.

7-بوحوش، عمار.العمال الجزائريون في فرنسا،دراسة تحليلية، ،الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،2008.

8-بوضرساية، بوعزة.سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي ،،الجزائر: دار الحكمة ،2010.

9-بوعزيز، يحيى. السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830-1959) ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1995.

10-بوعزيز، يحيى. علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830،،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1985.

11-بوعزيز، يحيى.موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ،ج2،،الجزائر: دار الهدى ،2004.

12-حمداني، عمار.حقيقة غزو الجزائر،تر:لحسن زغدار،الجزائر: مطبعة ثالة ،2008.

13-خضير، إدريس.البحث في تاريخ الجزائر الحديث،ج1، الجزائر: دار الغرب،(د،ت).

14-خوجة، حمدان بن عثمان.المرآة،تق وتع وتح:محمد العربي الزبيري،،الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1975.

15-دوطوكفيل،ألكسي.نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان.تر:صحراوي ابراهيم،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

16-الزبير،سيف الإسلام.سجل تاريخ الإستعمار في الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة،1988.

17-الزبيري، محمد العربي .الثورة الجزائرية في عامها الأول،،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ،1982.

18-الزبيري، محمد العربي. التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830،ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1984.

بيبليوغرافية المصادر والمراجع

19-زروال، محمد.العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791- 1830،الجزائر: مطبعة دحلب ،1994.

20-زوزو، عبد الحميد. الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.

21-زوزو، عبد الحميد.محطات في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار هومة ،2004.

22-زوزو، عبد الحميد.نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.

23-سعد الله، أبو القاسم. الحركة الوطنية .ج1 ،الجزائر:عالم المعرفة ،2009.

24-سعد الله، أبو القاسم. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،الجزائر: عالم المعرفة ،2009 .

25-سعيدوني، ناصر الدين.ورقات جزائرية ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000.

26-سعيدوني،ناصر الدين. الجزائر في تاريخ ،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ،1984.

27-سعيدوني،ناصر الدين.دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني،الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1984.

28-سماتي، محفوظ .الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها.تر:محمد الصغير بناني،عبد العزيز بوشعيب.(د،م):منشورات دحلب،2007.

29-صاري، أحمد.شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر،تق:أبو القاسم سعد الله، الجزائر:المطبعة العربية غرداية،2004.

30-الطيبي، محمد.الجزائر عشية الغزو الإحتلالي،ط1،الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ،2009.

31-عباد، صالح.الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،(د،ت).

32-عباس، فرحات.ليل الإستعمار، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال،2010.

33-عمورة، عمار.الجزائر بوابة التاريخ،ما قبل التاريخ إلى1962،ج2،الجزائر: دار المعرفة ،2006.

34.عميراوي، احميدة.قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث،الجزائر: دار الهدى ،2005.

35-عميراوي، احميدة.من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر: دار الهدى ،2009.

36-عميراوي، احميدة:آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)، الجزائر: دار القصبة ،2007.

37-العنتري، صالح .مجاعات قسنطينة.تح: رابح بونار، الجزائر: الشركة الطنية للنشر والتوزيع،1974.

38-غربي، غالي، وآخرون.العدوان الفرنسي على الجزائر-الخلفيات والأبعاد- ،الجزائر: دار هومة ،2007.

39-قداش، محفوظ .جزائر الجزائريين،تاريخ الجزائر(1830-1954)تر:محمد المعراجي، الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،2006.

40-قنان، جمال.العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال، ،2005.

41-قنان، جمال.قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.الجزائر:منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،1994.

42-قنان، جمال.نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2009.

43-محياوي، رحيم. الإستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار،2006.

44-المدني، أحمد توفيق. كتاب الجزائر،،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ،1984.

45-مياسي، إبراهيم.مقاربات في تاريخ الجزائر1830-1962، الجزائر: دار هومة،2007.

46-مياسي، إبراهيم.من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر،ط2،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.

47-نايت بلقاسم، مولود قاسم.شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830،ج2، الجزائر: دار الأمة،2008.

48-هشماوي، مصطفى. جذور نوفمبر1954 في الجزائر، الجزائر: دار هومة ،(د،ت).

49-هلايلي، حنيفي. العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الإيالة1815-1830،ط1، الجزائر: دار الهدى ،2007.

50-هلايلي، حنيفي.أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط1، الجزائر: دار الهدى ،2008.

51-الهواري، عدي. الإستعمار الفرنسي في الجزائر ،سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي (1830-1960)، تر: جوزيف عبد الله.ط1 بيروت: دار الحداثة ،1983.

الرسائل والأطروحات الجامعية

52-وادفلي،يسين.التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863-1900م وآثاره الاقتصادية والإجتماعية.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011.

أعمال المؤتمرات والملتقيات

53-فارح، رشيد.المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962).الجزائر:منشورات وزارة المجاهدين،2007.

54-دهاش، الصادق.الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19 . (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962).الجزائر:منشورات وزارة المجاهدين،2007.

متنوعات

55- بن خرف، الله الطاهر.التحول الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للريف الجزائري(1830-1962) مجلة الذاكرة،السنة الثانية،ع2،المتحف الوطني للمجاهد،1995.

56- بن عمر، أحمد. الحالة الاقتصادية في الجزائر. جريدة المنار:ع 4؛ 21ماي1951 ؛ س1؛الجزائر:دار البصائر للنشر والتوزيع،2007.

57-جبائلي محل العين:طبيعة أراضي الملك والعرش في الجزائر ما قبل الإستعمار(مجلة التاريخ)،النصف الأول من سنة1986،الجزائر،1986.

58-طاعة، سعد. البنية الإجتماعية والإقتصادية للريف الجزائري 1930-1954.مجلة المصادر،ع17،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954. 2008.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

59-Stora ,Benjamin.Algérie histoir contemporaine1830-1988 .Alger:edition casbah,2004.
60-L'acheraf, Mostafa,L'algérie,nation et société,2ème edition ;S.N.E.d'alger.1978.
61-Zouzou ,Abdelhamid,les références historique de l'etat algérien ,edition houma,2009.

ملحق رقم1: جدول بنتائج الاستيطان الرسمي من 1830-1929

المدة	قرى،مجموعات فلاحية	المساحة بالهكتارات	السكان الفرنسيون
1850-1830	150	427,604	63,497
1860-1851	91	184,255	103,322
1870-1861	23	73,211	129,898
1880-1871	207	233,369	195,418
1890-1881	89	161,661	267,672
1900-1891	80	99,353	364,257
1920-1901	217	248,289	633,149
1929-1921	71	70,418	657,641
المجموع:	928	1,498,323	

المرجع:

زوزو، عبد الحميد. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900).** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.ص154.

ملحق رقم2: أهم المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1840-1850.

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي ابراهيم -القبة		
1841	مصطفى، البيار، بئر مراد رايس. بئر خادم ، دويرة، حسين داي. المدية.	ضاحية مستغانم. ضاحية معسكر.	سكيكدة.
1482	ضاحية مليانة، البليدة، العشور. شرشال، درارية، قدوس، القليعة أولاد فايت.	تلمسان	القالة ، جيجل
1843 1844	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوغار، الأصنام، تنس، ثنية الحد، بابا حسان. خرايسية، دواودة، فندق(خميش الخشنة)، فوكة، محالة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج ستاوالي، زيرالدا، دلس.	السانية	دارميمونت، الحروش سان انتوان، فالي.
1845	الصومعة، أومال	أرزيو، مسرغين، سان دوني، دوسيق سيدي شامي.	دوزرفيل، قالمة (الضاحية).
1846	الشفة، موزاية فيل.	مزغران، مرسى الكبير، سان أندري، سانت كلوتيد، سان جيروم، سانت بارب دويليلات، سانت ليوني. ستيديا نمور.	عين صفية.

1847			بيجو، كوندي سماندو، سان شارل، سطيف(ضاحية).
1848	أفروفيل، دالماشيا، بني مراد، واد جر. جوانفيل، مونتبانسي، كاستيغليون، نوفي، زوريخ، مارنقو، العفرون، بورومي لودي، داميات لا فارم، مونتيبا،مونتيوت.	فارمي، آركول، حاسي عامر، حاسي بن فريحة، حاسي بن عقبة، حاسي بونيف، سان لويس، فلوريس، مانجان، سان كلو، سان لو، داميسم، كليبار، مفسوخ، أبو قير، ريفولي، تونين، عين نويسي، عين تادلس، سوق الميتو.	غاستون فيل، روبرت فيل، جيمابس موندوفي، بغال هليوبوليس، ميليزيمو، بيتي، باتنة.
1849	الأربعاء	البراية، بن عربي، سيدي بلعباس.	
1850	فوردي لو	عين الترك، بوسفر، منصورة، صفصاف، سان أندري. سان هيبوليت.	

المرجع

بن داهة، عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي بالجزائر** .ج 1، المرجع السابق، ص 50- 52.

ملحق رقم3 : شكوى السكان من مصادرة أراضيهم في 25 مارس سنة 1900.

الحمد لله وحده

هاته دبارة.

اجتمعنا تحت رياسة شيخنا الوشن بن زكري بن المسعود، نحن عضاء جماعة دوار واد مريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على حساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا في قضية البلاد التي هي في واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدثة سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن نسلموا إلى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطار و 45 آر . بعد تآملنا في الأمر الذي عرض لنا سيدي الحاكم وجدنا فيه ظرارنا كثيرا لأن في دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا. وعدد النفوس من سكان الدوار اكثير في التراب الذي عندنا والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب. ونصف الباقي تريد الدولة تنزعوه للفلاج ولا يبقى لنا شاي ،ولكين نحن طاءيعين إلى الدولة وحكامها ، وحيث الدولة لها رغبة في الفلاج المذكور أننا سلمنا وأعطينا عددا 1350 .هتطارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث في سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام ان يعطي لنا العواض أولا في فيظ اطلودي وهي بلاد الدومين الكائنة في واد مريال ،يعطي لنا عدة أراضي المعدة للحرث التي في الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين يدنا ونزعت ودخلوها في رسم غابت بوغزالت ، نريد نخذوا العواض في بلاد الدمين الذي في فم الطوب.

نطلب من الدولة أن تنظر إلينا بالرضاء ولا تتركنا هاملين .والسلام من الجماعة الحاضرين للدبارة وهم: حموش عمار بن بلقاسم، قراداي معمر بن كاكة، سعديد احمد بن محمد، بوعكاكر احمد بن عبد الله، قدوار محمد بن مبارك، زوزو يحيى بن محمد. وبهاذا عرفت سياتك العالية والسلام. ممن كتب عن اذنه ابنكم وخديم دولتكم الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد مريال.

المرجع:

زوزو، عبد الحميد. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.ص167.

ملحق رقم4: مشروع قانون السيناتيس كونسيلت(القرار المشيخي)

PROJET
DE
SENATUS – CONSULT
RELATIF
A LA CONSTITUATION DE LA PROPRIET EN ALGERIE.
PROPOSE PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE

ARTICLE PREMIER.

Les tribus ou fractions de tribus sont déclarées propriétaires des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle ,à quelque titre que ce soit.

ART.2.

Il sera procédé administrativement à la délimitation de ces territoires et à leur répartition entre les différents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront déterminées par un règlement d'administration publique.

Le même règlement déterminera les formes et les conditions de l'aliénation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART.3.

Le Gouvernement désignera les territoires sur les quels la propriété individuelle pourra être successivement constituée.

Un règlement d'administration publique établira les formes du partage de la propriété collective, ainsi que les conditions de la propriété individuelle. Le partage pourra être provoqué d'office par le Gouvernement.

ART.4.

Les rentes , redevances et prestations dues à l'état par les détenteurs desdits territoires continueront d' être perçues comme par le passé.

ART.5.

Sont réservés les droits de l'état et les droits des tiers à la propriété des biens Beylick et des biens Melk .

Sont également réservés les droits qui appartiennent au domaine public, d'après l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de l'état sur les bois et forêts, d'après l'articule 4, § 4, de la même loi.

ART.6.

Il n'est aucunement dérogé au droit d'expropriation pour cause d'utilité publique, tel qu'il est réglé et constitué, au profit de l'état, par la loi du 16 juin 1851.Il sera procédé à l'exercice de ce droit et au règlement de l'indemnité, vis-à-vis, des tribus , des fractions de tribus, ou des douars, conformément aux dispositions de l'ordonnance du 1er octobre 1844.

ART.7.

Tous actes ou partage antérieurs, intervenus entre l'état et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

المرجع:

وادفلي،يسين.**التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863-1900م وآثاره الاقتصادية والإجتماعية**.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011.ص118-119.